المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات العسكرية والإستراتيجية

الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة

مطبوعة مقدمة لطلبة المدرسة الوطنية العليا للعوم السياسية تخصص

دراسات إستراتيجية

من إعداد الدكتور

تاحي طارق

السنة الجامعية 2015/2014

مقدمـــــــة

لقد شهدت النظريات في مجال الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة طفرة وتطورا كبيرين وهذا لظهور عدد كبير من مفاهيم الأمن الدولي والتي لا تتعلق فقط بالجانب العسكري بل يتبلور ضمنها عدد كبير من المتغيرات، ومن أهمها الأمن الإنساني، الأمن المجتمعي، الأمن البيئي، الأمن الاقتصادي...الخ. إن تعاظم مثل هذه المفاهيم في حقل الدراسات الأمنية جاءت تجاوبا والتحولات الدولية التي عرفها النظام الدولي غداة انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث أن السمة الغالبة لهذه الفترة هي تطور المعضلة الأمني من حيث الشكل والآثار، فبالمقارنة مع الفترة الممتدة من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة نلاحظ أن المعضلة الأمنية ذات الطابع العسكري لم تعد التحدي الوحيد الذي يواجه الدولة أو النظام الدولي ككل بل اتسع ليشمل معضلات أمنية متعددة. وعلى هذا الأساس فان تطور شكل وتأثير المعضلة الأمنية أدى لتغير المعالم التي تحكم مفهوم الأمن من أمن يقوم على العقيدة العسكرية إلى أمن متعدد الأبعاد.

لقد حاول مجموعة كبيرة من الدارسين في حقل الدراسات الأمنية والدولية بلورت تصورات جديدة تتماشى مع الواقع الجديد للأمن والمعضلة الأمنية، وقد تباينت هذه الجهود بتباين المنطلقات الفكرية والفرضيات المتبناة لكل طرح. إذ يمكن أن نميز بين النظريات التي فسرت الأمن الدولي بالتركيز على الدولة والنظام الدولي، وأخرى ركزت على الفواعل دون قومية كالفرد والجماعة. أما من حيث الموضوع،فنجد أغلب النظريات تقوم على تفسير الظاهرة التنافسية والصراعية في النظام الدولي، بالمقابل ذهب أخرى لتفسير الظاهرة الأمنية بالاستعمال الاتجاه التعاوني والتكاملي.

تهدف هذه المطبوعة بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف المقاربات الجديدة في مجال الأمن الدولي الوقوف عند أوجه القطيعة والتواصل بين مختلف النظريات والاقترابات الجديدة، وكذا إبراز أهمية النقد المعرفي في حقل الدراسات الأمنية الجديدة كأساس لتحقيق التراكم المعرفي ومن ثمة إلى الإبداع المعرفي

في هذا الحقل الأكاديمي. كما تهدف المطبوعة إلى تسليط الضوء على تطور كبرى التيارات الفكرية في الدراسات الأمنية من خلال مقارنة المنطلقات الفلسفية للاتجاهات الكلاسيكية بما هي عليه اليوم هذه المدارس(مثلا مقارنة المنطلقات الفلسفية للواقعية بالواقعية الكلاسيكية والجديدة- البنيوية-).

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع تطور الدراسات الأمنية ارتأينا أن نضع بين أيدي طلبة الماستر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية هذه المطبوعة والهادفة أساس لتطوير معارف طلبة التخصص في هذا الحقل المعرفي، وكذا لتوسيع مجالات إطلاعاتهم النظرية في حقل الدراسات الأمنية والإستراتيجية.

الخـــطة

مقدمة

المحور الأول: مفهـوم الأمـــن

المحور الثاني: تطور المعضلة الأمنية في الدراسات الأمنية

المحور الثالث: الدراسات الأمنية: الماهية والمواضيع

المحور الرابع: تطور الدراسات الأمنية عبر التاريخ

المحور الخامس: عوامل تطور الدراسات الأمنية الدولية

المحور السادس: التيار الواقعي

المحور السابع: التيار اللبرالي الجديد

المحور الثامن: التيار النقدي

المحور التاسع: مدرسة كوبنهجن The Copenhagen School

المحور العاشر: النظرية البنائية

المحور الحادي عشر: اقتراب الأمن الإنساني

الخاتمة

المحور الأول: مفهوم الأمـــن

لقد اختلفت تعاريف الأمن باختلاف المدارس والتيارات الفكرية المكونة لنظريات العلاقات الدولية،إلا أنه تجتمع أغلبها في ربط الأمن "بالتهديدات" Threats من خلال التساؤل عن **الأمن من ماذا؟ Security from what**،وكذا من خلال الفواعل التي تكون عرضة للتهديدات وهذا **من خلال التساؤل عن أمن من؟ Security of what**. لقد ارتبط الاهتمام بموضوع الأمن بتطور المعضلات الأمنية التي تواجهها الدولة من حيث شكلها ومدى تأثيرها. أما فيما تعلق بالأمن الدولي فبدأ الاهتمام بهذا الشكل من الأمن في فترة الحرب الباردة وهذا لما عرفته هذه المرحلة من صراع بين المعسكرين في مختلف المجالات، فقد اقترن تطور الأمن الدولي بتعاظم أهمية المعضلة الأمنية ذات الطبيعة العسكرية في النظام الدولي، إذ كان التطور الكبير والمستمر للقدرات العسكرية للمعسكرين بصفة خاصة أكبر محفز لتعاظم هذا النوع من المعضلة الأمنية.

لقد ارتبط الأمن الدولي بإشكالية "استعمال العنف" على المستوى الدولي والتي عادة ما تأخذ شكل الحروب أو النزاعات المسلحة، ويعبر هذا الشكل من العنف عن "نزاع سياسي أطرافه دول تتمتع بالسيادة[1]، إلا أن الطابع السياسي لهذا النزاع لا ينفي بحال من الأحوال تدخل القطاعات والمجالات الأخرى في هذه العملية (تعدد المجالات Interdisciplinary)، حيث يمكن أن تمثل المجالات اللاسياسية (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية) شكل من أشكال الرهانات السياسية. وعلى هذا الأساس ترتبط جميع مواضيع الأمن الدولي (بما فيها المجال السياسي والمجالات اللاسياسية) بمسألتي "الحرب والسلم" في العلاقات الدولية.

---

[1] Barry Buzan, Lene Hansen(Ed), **International Security**, Volume3 (London: SAGEPublications, 2007), P.85.

يعرف ميشال لاو Michael H. H. Louw الأمن "على أنها تلك السياسيات الدفاعية التقليدية (ذات الطابع العسكري)، وكذا التدابير غير العسكرية التي تتخذها الدولة، إذ تسخر الدولة كل إمكانياتها للحفاظ على كيانها كهوية السياسية موحدة ما سيسمح لها باتساع نطاق تأثيرها وتحقيق أهدافها الداخلية والخارجية"[1].أما أرنولد وولفرز Arnold Wolfers فقد ميّز بين المعنى الموضوعي والمعنى الذاتي للأمن. إذ اعتبر أن الأمن بمعناه الموضوعي يرتبط بغياب التهديدات التي يمكن أن تمثل خطرا على القيم المكتسبة للدولة. أما بمعناه الذاتي، فالأمن يعني غياب الخوف من استهداف هذه القيم"[2]. لقد حاول وولفرز Wolfers من خلال تعريفه للأمن تبيان الفرق الموجود بين الطرح الموضوعي للأمن القائم على وجود أو غياب تهديدات واضحة، أي أن هذا الطرح يعبر عن الأمن من خلال التهديدات المادية. أما الطرح الذاتي القائم على الإحساس بوجود خطر معين فهو يرتبط في هذه الحالة بالأوضاع الاجتماعية، التاريخ وبسيكولوجيا الخوف[3].

وقد ذهب ريتشارد أولمان Richard U. Ulman في مقاله "إعادة تعريف الأمن" والذي نشرته مجلة "الأمن الدولي" International Security سنة 1983 إلى اعتبار المنظور الضيق للأمن القائم على حماية الدولة من التهديدات العسكرية ذات المصدر الخارجي هو منظور خاطئ وخطير في آن واحد[4]، إذ يتجاهل هذا المنظور مختلف التحديات والتهديدات الداخلية التي يمكن أن تواجهها الدولة والتي يكون للفرد دورا أساسي في تعاظمها (اقتراب الأمن الإنساني). وعلى هذا الأساس اعتبر أولمان أن

---

[1] «...National security **includes traditional defense policy and also "the non-military"** actions of a state **to ensure its total capacity to survive as a political entity in order to exert influence and to carry out its internal and international objectives**». Michael H.H. Louw In, Barry Buzan, **People, States, and Fear: The National Security Problem In International Relations** (Sussex: Wheatsheaf Books LTD, 1983), P.216.

[2] **Arnold Wolfers In**, Barry Buzan, Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), P.32.

[3] « ...Security, **in an objective sense**, measures **the absence of threats to acquired values**, **in an subjective sense**, **the absence of fear that such values will attacked».** Ibid., P.34.

[4] مالك عوني، «**رهانات الثورات ...تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية**»، مجلة السياسة الدولية: ملحق تحولات إستراتيجية، العدد رقم 186 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2011)، ص.04.

التهديدات الأمنية للدولة هي بمثابة " نشاط أو سلسلة أحداث تهدد -بشكل كارثي- وخلال مدى زمني محدود نسبيا بتدهور مستوى معيشة سكان دولة ما، أو تهدد -بشكل جوهري- بتقليص مدى الخيارات السياسية المتاحة أمام حكومة تلك الدولة أو وحدات خاصة غير حكومية داخل الدولة، سواء أكانت هذه الوحدات أفراد، جماعات أم مؤسسات"[1].

وعلى غرار ريتشارد أولمان، اهتم باري بوزان Barry Buzan (الذي يعد من أبرز المختصين في الشؤون الأمنية والإستراتيجية) بوضع قواعد جديدة للأمن تقوم على أساس توسيع مجالات الأمن، إذ يرى أن "الأمن بصفة عامة هو العمل على التحرر من الخوف والتخلص من التهديدات، أما أمن الدولة فهو قدرة الدولة والمجتمعات على الحفاظ على استقلالية هويتها وتماسكها الوظيفي"[2]. يعتبر بوزان أن الأمن أضحى "أمنا مجتمعيا" بالدرجة الأولى وهذا لما أصبح الأمن يعنيه من قدرة المجتمع على الحفاظ على مكوناته وخصائصه وهذا رغم التحولات التي عرفتها طبيعة التهديدات[3].

أما أيوب Ayoob وماندل Mandel فقد ربطا الأمن بضرورة الحفاظ على وجود الدول والنظم السياسية، وقد تجاهل كلا منهما دور ومكانة المجالات الاقتصادية، البيئية، الثقافية والمجالات الأخرى ذات الطابع غير سياسي في تحليل الأمن[4]، وبهذا يختلف طرحهما عن طرح بوزان وأولمان حول توسيع مجال دراسة الأمن. فعلى سبيل المثال اعتبر ماندل أن الأمن متعلق بالتهديدات "المرتبطة بالحفاظ على وجود الأنظمة السياسية، المواطنة، طريقة عيش المجتمع.ويرتبط الأمن القومي بمجموعة السياسات

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] - بن عنتر عبد النور، **«تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية»**، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم: 160، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أفريل 2005)، ص .56.

[3] Jean-Jacques Roche, **Théories des Relations Internationales** (Paris: Montchrestien, 2001), P.77.

[4] Raimo Vayrynen, Joan B. Kroc, **Concepts of Security Revisited**, Mershon International Studies Review, Vol. 39, No. 02. (Oct., 1995), P.260.

الحكومية التي تهدف إلى تجنب مثل هذه الأخطار"[1]. كما يرى أيوب أن مجالات الأمن غير السياسية مدمجة ضمن المنظور السياسي المحض للأمن والمرتبط بالنظام السياسي،والمؤسسات وكذا الحدود الجغرافية للدولة[2]. وعلى هذا الأساس فان تحليل أيوب وماندل أقرب للطرح الكلاسيكي الواقعي الذي يرتكز على الطابع السياسي المحض للتهديدات. لكن إلى أي مدى يمكن الفصل بين التهديدات ذات الطابع السياسي وغير السياسية في تحليل الظاهرة الأمنية؟. يعد الفصل بين المجال السياسي وغير سياسي في الدراسات الأمنية أمر جد صعب، حيث يمكن للتهديدات الاقتصادية أن تؤدي إلى تهديد المجتمعات ما يزيد من إمكانية تحول التهديد الاقتصادي إلى خطر اقتصادي وعسكري. إذ يعد زيادة الشعور الحرمان بما فيه الحرمان الاقتصادي مصدرا أساسيا لظهور العنف الرسمي وغير الرسمي والذي يهدد في مراحله المتقدمة وجود وكيان النظام السياسي ومؤسسات الدولة.

أما والتر ليبمان Walter Lippmann فاعتبر أن الأمن مرتبط بخطر التضحية بالقيم الأساسية ومدى قدرة الأمة على صون هذه القيم[3].

---

[1] Ibid., P.260.

[2] Ibid., P.260.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.414.

المحور الثاني: تطور المعضلة الأمنية في الدراسات الأمنية

يجمع الأكاديميون في مجال الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية أن شكل ومحتوى المعضلة الأمنية شهد طفرة وتحولا كبيرين في النظام الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، إذ لم يعد يقتصر الأمن العسكري للدولة أو النظام الدولي أساس تحليل الظاهرة الأمنية بل تحولت المعضلة الأمنية (القائم على المنظور العسكري) إلى معضلات أمنية (قائمة على تعدد مواضيع الأمن وكونية الانتشار). كما أضحى حل المشاكل الأمنية يقتضي عملا جماعيا بين مختلف فواعل النظام الدولي والذي يتجاوز المنظور العسكري المحض.

مفهوم المعضلة الأمنية: لقد كان جون هيرز J. Herz من المفكرين الأوائل الذين صاغوا فكرة "المعضلة الأمنية" في خمسينات القرن الماضي وهذا قصد تفسير الأسباب التي تدفع الدول إلى تبني خيار العنف والحرب. حيث تعمل الدولة جاهدة لاكتساب القوة تجنبا للهجوم،الإخضاع،أو الإبادة من قبل دول أخرى. ينطلق الطرح الكلاسيكي "لمعضلة الأمن" من شعور الدولة بالتهديد واللاأمن الناجم عن التعزيزات العسكرية التي تقوم بها الدولة الأخرى تحت غطاء حماية مواطنيها. وكرد للفعل تقوم الدولة الثانية بتعزيز أمنها(عن طريق رفع مستوى القوة العسكرية ونمو المخصصات المالية التي توجه للتسلح) قصد الاستعداد لأي احتمال للحرب"[1]. وعلى هذا الأساس تقوم فلسفة المعضلة الأمنية كما جاء بها هيرز على عقيدة عسكرية دفاعية جوهرها اقتصار استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها في الحالات التي تكون الدولة فيها موضوعا لتهديد عسكري خارجي مباشر.

---

[1]**Security Dilemma** : « ...A security Dilemma refer to the observation **that military preparation in one state, made in name of providing for protection of a population,** often have the **unintended consequence of alarming policy makers in other states. Increasing power in one state makes others states policy makers react by taking military and political actions to protect their state against the possibilities of military threat from the first state». In** Keith Krause, Michael C. Williams, **Critical Security Studies** London: UCL Press, 1997), P.12.

يعبر هيرز عن "المعضلة الأمنية" بأنها "حتمية القدر" فواعلها الدول القطرية وموضوعها السعي لاكتساب القوة في ظل بيئة دولية تتميز بالفوضى (حيث أن الفوضى عند هيرتز هي أكبر سبب لظهور المعضلة الأمنية). كما ترتبط المعضلة الأمنية بشعور الدول باللايقين والشك إزاء ما تقوم به الدول الأخرى، الأمر الذي يدخل الدول في حالة من الفعل ورد الفعل والى ازدياد مخاوف الطرفين إلى حد بعيد[1]. كما تعبر فكرة "معضلة الأمن"عن ارتفاع مستوى اللاأمن للدول والذي يتزامن مع تعزيز الدول المقابلة لأمنها، هذا الوضع يجعل هذه الدول تتأهب لحماية أمنها من أي تهديد عسكري خارجي يمكن أن يطالها[2]. وعلى هذا الأساس يتعلق الأمر في تفسير معضلة الأمن الكلاسيكية بالعوامل التالية: 1- الدولة كأساس ومصدر للمعضلة الأمنية، 2- تبني الدول خيارات سياسية وعسكرية قصد مواجهة التهديد الخارجي،3- التغذية الاسترجاعية Feed back loop والتي تعني أن سلوك أي طرف (أيا كانت طبيعته فعلا أو رد فعل) يمثل فعلا وسيواجه حتما برد فعل.

المعضلات الأمنية الجديدة.

لقد أثر تغير طبيعة البيئة الدولية والتي تجلت في فترة ما بعد الحرب الباردة على مجالات وفواعل الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية وهذا نتيجة لتغير طبيعة المشاكل الأمنية من حيث شكلها والفواعل المتدخلة فيها وهذا على اعتبار أن المشاكل الأمنية المعاصرة لا ترتبط بالمجال العسكري فقط، كما لم تصبح الدولة الفاعل الوحيد في حل مثل هذه المشاكل. فعلى سبيل المثال أثرت العولمة على تعقد وتشابك الظاهرة الأمنية، إذ أجمعت مختلف الدراسات والأدبيات في الشؤون الأمنية ونخص دراسة كل من شا Cha(2000)، كلارك Clark(1999)، غيهونو Guehenno(1998)، سكولت Scholte(2000)، زانغل وزورن Zangl and Zürn(1999) على أن تعاظم دور العولمة ساهم بقدر

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص.418.

[2] **John Herz** In, Barry Buzan, **People, States, and Fear: The National Security Problem In International Relations**, op. cit., P.03.

كبير في تعقد الظاهرة الأمنية من خلال تشعب المواضيع وتعدد الفواعل[1]. حيث نشهد توسعها إلى مجالات جديدة لم تكن مدرجة كمهددات للأمن الدولي، ويعلق الأمر بتعاظم المآزق التالية:

1- المأزق الاقتصادي

شهد العالم لما بعد الحرب البادرة تغيرا جذريا في علاقة الاقتصاد الدولي بالاقتصاديات الوطنية وهذا من خلال بالانتقال من فترة الفصل إلى الترابط التام بين الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد الدولي. يتميز اقتصاد الدولي المعاصر (الاقتصاد الدولي المعولم) بالتحرير الواسع للأسواق الوطنية واندماجها ضمن المنظومة الاقتصادية اللبرالية العالمية. كما يرتبط الاقتصاد الدولي المعاصر بمجموعة من الخصوصيات كتحرير التجارة الدولية والتي سايرها تراجع الحواجز الجمركية، تعاظم توجه الدول نحو الإقليمية، نمو تجارة الخدمات مقارنة بتجارة السلع، اتساع نطاق انتشار الشركات المتعددة الجنسية.

كما شهد العالم الدخول في عصر التعددية القطبية في المجال الاقتصادي وهذا على اثر ظهور أقطاب اقتصادية منافسة للاقتصاد الأمريكي، ويتعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي، اليابان، الدول جنوب شرق آسيا حديثة التصنيع...الخ(توحيد ألمانيا وتسريع المسار التكاملي الاقتصادي في أوروبا والذي انتهى بنشأة الاتحاد الأوروبي، ظهور اليابان كقوة اقتصادية عالمية). وقد تزامن بروز أقطاب منافسة للاقتصاد الأمريكي إلى نمو حدة "الحروب الاقتصادية". وفي هذا الإطار ركزت خطابات الإدارة الأمريكية(خاصة في فترة رآسة بيل كلينتون B.Clinton) على وجوب إرساء الأمن الاقتصادي الأمريكي،وقد ارتبط الطرح الأمريكي للأمن الاقتصادي بمواضيع الحمائية التجارية وحدود التنافسية. فحسب جغديش بغواتي J.Bhagwati فان التوجهات الاقتصادية للولايات المتحدة أخذت شكل من أشكال "الأحادية

---

[1] Barry Buzan, Ole Woever, **Regions and Powers: The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), P.08.

العدائية"[1] Agressive Unilateralism، وتجسدت هذه العدائية من خلال القانون 301 المتعلق بالتجارة الدولية والتنافسية لسنة 1998 والذي يعطي للولايات المتحدة الأمريكية إمكانية معاقبة الدول التي تمارس شكل من أشكال التجارة غير منصفة (هي الدول التي تتبنى سياسة حمائية تجاه السلع والخدمات والاستثمارات المباشرة الأمريكية) من منظور الولايات المتحدة الأمريكية وهذا من خلال رفع نسب التعريفات الجمركية تجاه سلع هذه الدول (أي تبني سياسة جمركية تتميز بالمعاملة بالمثل Tariff Retaliation).

كما يرتكز المنظور الأمريكي للأمن الاقتصادي في على الفكرة الآتية: تتميز الشركات الأمريكية بأنها أكثر تنافسية من تلك الموجودة في أي مكان آخر ومع توفر فرص متساوية للمنافسة فانه يمكن للشركات الأمريكية تحتكر الأسواق، وإذا كانت هناك دولة أو شركة غير أمريكية تبيع بأسعار أقل فإنها حتما لا تحترم مبدأ التجارة الحرة (تبني شكل من أشكال الحماية التجارية الجديدة). وبالتالي يجب أن تقوم التجارة على القوة النسبية لقطاعات الدولة وليس على قوة الدولة وتدعيمها لاقتصادها الوطني[2].

حاولت الولايات المتحدة تبني خيار التكتل لمواجهة المنافسة التي فرضتها عليها الاقتصاديات والتكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم وهذا من خلال التركيز على التكتل في إطار الإقليمية Regionalism وتفعيل "اتفاقيات التجارة التفضيلية" Preferential Trade Agreements (P.T.A) أو كما توصف غالبا "بالتجارة الموجهة" والتي تعني تدعيم التجارة الحرة بين مجموعة من الدول طالما لا يمكن تعميم امتيازات التجارة على جميع الدول العضوة في المنظمة العالمية للتجارة[3]. وقد تجسد هذا التوجه من خلال إنشاء اتفاقية التجارة الحرة لمنطقة شمال أمريكا(N.A.F.T.A) والتي تضم إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية كل من كندا والمكسيك،هذه الأخير شكلت منافسا قويا للولايات المتحدة

---

[1] Jagdish Bhaghati, **Free Trade Today** (Princeton: Princeton University Press, 2002), P.51.

[2] جوزيف ستيغليتز، **كيف نجعل العولمة مثمرة**، ترجمة: فايزة حكيم، أحمد منيب (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2009)، ص.92.

[3] مانويل ف. أيو ،**مفارقة التبادل ليست لعبة ناتج صفري**، ترجمة: هيثم كامل الزبيدي (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 2009)، ص.105.

الأمريكية خاصة في القطاع الزراعي حيث ومع حلول 1996 عرفت السلع الزراعية المكسيكية (وبالأخص الطماطم المكسيكية) رواجا وانتشارا كبيرين في السوق الأمريكية، كما قام مصنعو النسيج في الولايات المتحدة الأمريكية برفض استيراد النسيج القادم من كندا والذي تم إنتاجه في الدول النامية (وهذا رغم أن كندا شريك في منظمة النافتا) وهذا راجع إلى أن التعريفات التي تفرضها الولايات المتحدة على استيراد النسيج أعلى من تلك التي تفرضها كندا (34% بالنسبة للو.م.أ مقابل 10% بالنسبة لكندا)[1].

2- المأزق السياسي

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تحولا واضحا لدور الدولة السياسي،فبعدما كانت أغلب السياسات تنصب على المجال الداخلي والقطري للدول أصبحت سياسات الدول (خاصة في الدول المتقدمة التي ترتبط مصالحها بالبيئة الخارجية) عابرة للقوميات وذات طابع عالمي. كما أضحت المنظمات غير الحكومية،المؤسسات الإقليمية الدولية، والفواعل الأخرى دون الدولة تلعب دورا بارزا في المجال السياسي.

ارتبطت عولمة السياسات الوطنية واتساع عدد الفواعل في المجال السياسي إلى تسارع وتيرة ظاهرتي التكامل (تعاظم التوجه الإقليمي) والتشرذم في آن واحد. فقد شهد المسار التكاملي للجماعات الأوروبية تطورا ملحوظا تجسد من خلال إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي.كما قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية،كندا والمكسيك بالتكتل في إطار منظمة النافتا (N.A.F.T.A)، وبالتالي فقد عرف النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة توجها ملحوظا نحو التعاون بين الدول.

بالمقابل ارتبط المأزق السياسي خاصة في الدول النامية والاشتراكية سابقا بظاهرة التشرذم والتفكك وهذا على غرار تفكك الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا. لقد ارتبطت ظاهرة التشرذم: 1- بتعاظم الشعور بالانتماء للجماعة (يمكن أن تأخذ الجماعة أشكال متعددة كالجماعة العرقية،الجماعة الدينية،الاثنية) على

---

[1] نفس المرجع، ص.106.

حساب تراجع الشعور بالمواطنة والانتماء للدولة القومية.2- زيادة حدة الحركات الإقليمية السلمية والعنيفة.3- تراجع قدرة الدولة في استيعاب الحقوق الاجتماعية لمختلف أطياف المجتمع[1].

3- المأزق البيئي

يعرف العالم تدهورا بيئيا كبيرا منذ 30 سنة حيث تزامن انتعاش الاقتصاد الدولي مع ارتفاع نسبة التلوث،ارتفاع درجة حرارة الأرض، ارتفع نسبة انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون...الخ. حيث تشير إحصائيات تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2012 أن انبعاث ثاني أكسيد الكربون في العالم عرف نموا بنسبة 112% منذ 1970[2]. والملاحظ أن أغلب الدول الملوثة هي كبرى الدول المصنعة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وكذا دول منطقة شرق وجنوب شرق آسيا والتي عرفت نموا ملحوظا في التصنيع والاستهلاك، حيث ساهمت هذه الدول بنسبة 64% من تراكم انبعاث ثاني أكسيد الكربون من 1850 إلى 2005[3]. لقد أدى نمو الإنتاج والاستهلاك في كبرى الاقتصاديات المصنعة في العالم إلى ارتفاع درجة الحرارة كوكب الأرض بـ 0.75 درجة مئوية، الأمر الذي أدى إلى تضاعف عدد الكوارث الطبيعية من حيث عددها أو قوة تدميرها، فقد أحصيت 132 كارثة طبيعية بين 1980 و1985 ليرتفع العدد 357 كارثة بين 2005 و2009[4].

---

[1] James Rosenau, Ersel Aydinli(Ed.), **Globalization, Security and Nation State** (New York: State University of New York Press, 2005), P.86.

[2] برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية، **تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2011** (نيويورك :منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2011)،ص.33.

[3] نفس المرجع، ص.35.

[4] نفس المرجع، ص.37.

المحور الثالث: الدراسات الأمنية: الماهية والمواضيع

ذهب عديد المفكرين إلى اعتبار الدراسات الأمنية على أنها "ترتكز على دراسة التهديدات،استعمال ومراقبة القوة العسكرية"[1]، كما تهتم بالمواضيع النظرية المتعلقة بظاهرة الأمن والتي تتفرع إلى عدة قضايا كتحليل دوافع الحرب، والتحالفات العسكرية وكذا الاهتمام بالسياسات والاستراتيجيات الأمنية والعسكرية للدول. وبصفة عامة يتمثل الموضوع الأساسي للدراسات الأمنية والإستراتيجية في تحليل ظاهرة العنف على المستوى الدولي والوقوف عند التهديدات الخارجية التي يمكن أن تواجهها الدولة.

اعتبر كل من جوزيف ناي J.Nye و لينجونز Sean Lynn-jones أن من الصعب تحديد وبدقة مواضيع الدراسات الأمنية، إلا أنه ثمة إجماع بين معظم الدارسين في هذا المجال على تبني مجموعة من المواضيع والتي تمثل صلب البناء النظري لهذا الحقل المعرفي. ويمكن إجمال هذه المواضيع في: دراسة أسباب نشوب النزاعات والحروب في النظام الدولي،دراسة آثار وديناميكية النزاعات،دراسة طبيعة التهديدات وأشكال إدراكها،جهود حل النزاعات. كما تندرج ضمن الدراسات الأمنية المواضيع المتعلقة بتحليل مشكلات الإستراتيجية النووية،مراقبة التسلح،الردع،دراسات المنظمات الأمنية،علاقة المجال العسكري بالمجال المدني،دراسة التاريخ العسكري.وتعد المواضيع الاقتصادية،الاجتماعية،النفسية وكيفية تجاوب مؤسسات الدولة مع المآزق الأمنية مواضيع ذات أهمية بالغة في الدراسات الأمنية[2].وإجمالا فان موضوعات الدراسات الأمنية واسعة ولا تقتصر على المجال العسكري فقط(الابتعاد عن المنظور الاستراتيجي المحض)،إذ تعنى الدراسات الأمنية بدراسة المشكلات العسكرية(المأزق الأمني

---

[1] « Security studies ...as the study of the threat, use, and control of military force » In Edward A. Kolodziej, «**Renaissance in Security Studies? Caveat Lector!**», International Studies Quarterly, Vol. 36, No. 4, (Dec. 1992), P.322.

[2] Barry Buzan, Lene Hansen(Ed), **International Security**, Volume2 (London: SAGE Publications, 2007), P.86.

العسكري)والمشكلات لا عسكرية (المأزق الأمني اللاعسكري)،هذا التوجه لا ينفي مشروعية اهتمام دارسي هذا الحقل المعرفي بمواضيع النزاعات والحروب[1].

وذهب باري بوزان B. Buzan إلى اعتبار أن نهاية الحرب الباردة تزامنت مع وضع تصنيف جديد للدراسات الأمنية، إذ صنف الدراسات الأمنية لهذه الفترة في ثلاث مجموعات أساسية: دراسات الواقعية الجديدةNeorealist ،الدراسات الأمنية العالمية Globalist، والدراسات الأمنية الإقليمية Regionalist[2].

المحور الرابع: تطور الدراسات الأمنية عبر التاريخ

يتميز حقل الدراسات الأمنية بأنه حقل معرفي فتي تطور بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وترجع أسباب تطور الدراسات الأمنية في هذه الفترة بالذات إلى التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة المستخدمة في الحروب (السلاح النووي،الصواريخ البالستية). وقد اعتبر هيدلي بول أن نهاية الحرب العالمية الثانية أدت لظهور "عصر جديد للدراسات الأمنية". وفي تحليله لأسباب ظهور هذا العصر الجديد اعتبر هيدلي أن هذه المرحلة شهدت ثلاث تحولات أساسية[3]: أولا:انتقال الاهتمام من إدارة الحرب إلى التركيز على استخدام التهديد والحرب (أي توجه الدول إلى التهديد بالحرب واستعمال الأسلحة خاصة الأكثر تدميرا كالسلاح النووي)، ثانيا: فقدان العسكريون لدورهم الريادي الذي كانوا يستأثرون به في مجال الفكر والتحليل الاستراتيجي حيث يذهب أكاديميو المرحلة الجديدة إلى الربط بين الإستراتيجية والعلاقات الدولية. ثالثا: كنتيجة للتطور في المجال العسكري (خاصة في طبيعة الأسلحة) أصبحت الدراسات الأمنية تميل بقدر كبير للتحليلات التجريدية. أما سين لين جونز Sean Lynn-jones وجوزيف ناي

---

[1] نيتاسي كراوفورد، «**دراسات الأمن، ماضيها وحاضرها ومستقبلها**»، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، ترجمة: سعد زهران، العدد رقم 42، (أكتوبر 1992)، ص.114-115.

[2] Barry Buzan, Ole Woever, **Regions and Powers: The Structure of International Security**, op. cit., P.06.

[3] نيتاسي كراوفورد، مرجع سابق، ص.116.

J. Nye فقد ربطا تطور الدراسات الأمنية بالثورة في السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية Revolution in American foreign policyوالثورة في التكنولوجيا العسكرية Revolution in military technology، وقد كانت هذه الأخير نتاجا لفترة الحرب العالمية الثانية وتطور الأسلحة النووية[1].

لقد مرت الدراسات الأمنية بمجموعة من المراحل عبر التاريخ المعاصر مثلت محطات مهمة في تطور هذا الحقل المعرفي، ويمكن حصرها في ثلاث مراحل أساسية: المرحلة الذهبية،مرحلة التراجع،مرحلة إعادة بعث الدراسات الأمنية. لقد كانت هذه المراحل الثلاثة من تطور الدراسات الأمنية وليدة المتغيرات الدولية المتلاحقة التي عرفها النظام الدولي في الحقب السابقة، كما ارتبط تطورها بتحول طبيعة ميزان القوى الدولي وتغير أشكال التفاعل بين مختلف مكونات النظام الدولي، هذا بالإضافة إلى التطور التكنولوجي والذي أسهم بقدر كبير في تطور هذه النظريات خاصة فيما تعلق بتأثير التطور التكنولوجي على المجال العسكري.

تميزت المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الثانية باقتصار الدراسات الأمنية على العسكريين، ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية اتضح أن الدراسات الأمنية (خاصة فيما تعلق بدراسة ظاهرة الحرب) تحظى بأهمية كبرى في تفسير المتغيرات الجيواستراتيجية والعسكرية لتلك الفترة (استعمال الأسلحة النووية). ولهذه الاعتبارات أضحت الدراسات الأمنية حقلا أكاديميا يهتم به الباحثون في الدراسات الأمنية والإستراتيجية. لقد أسهم استعمال السلاح النووي (كسابقة في تاريخ العلاقات الدولية) في الحرب العالمية الثانية بقدر كبير في تطوير الاهتمام هذا الحقل المعرفي، حيث ارتكز جل الدراسات على التهديدات التي يمكن أن تنجم عن الاستعمال المتكرر للأسلحة النووية الأمر الذي أدى لتطوير عدد كبير من الدراسات المهتمة بمواضيع "الردع"، "السباق نحو التسلح"، " توازن القوى"...الخ.

---

[1] Barry Buzan, Lene Hansen(Ed), **International Security**, Volume2, op. cit., P.87.

أما في فترة الستينات من القرن الماضين عرفت الدراسات الأمنية تراجعا وركودا مقارنة بما كانت عليه غداة نهاية الحرب العالمية الثانية. حيث تراجعت أغلب النقاشات النظرية والتي كانت تمثل مطلب الدراسات السابقة كالنظريات المهتمة بالردع. يفسر تراجع النظريات الأمنية في هذه الفترة إلى حرب الفيتنام أين تلقى الجيش الأمريكي هزيمة عسكرية على يد قوات "غير نظامية" ما جعل الأكاديميين في الولايات المتحدة الأمريكية يهتمون أكثر بدراسة أسباب إخفاق الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب. كما ساهمت فترة الانفراج الدولي والتي تميزت بتراجع خطر اندلاع حرب نووية إلى تراجع الدراسات الأمنية المهتمة بالأسلحة النووية والمسائل ذات الصلة.

إلا أنه ومع نهاية ستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي عادت الدراسات الأمنية إلى التطور من جديد وهذا بفضل بروز نماذج نظرية جديدة في حقل الدراسات الأمنية والتي هدفت أساسا إلى تفسير عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، حيث أسم نموذج السياسات البيروقراطية Bureaucratic politics بقدر كبير في إعادة بعث الدراسات الأمنية وهذا للرواج الذي عرفه هذا النموذج في تفسير أزمة الصواريخ الكوبية لسنة 1962. وقد تواصل تطور الدراسات الأمنية في فترة السبعينات من القرن الماضي وهذا بفضل استعمال دراسي الشؤون الأمنية لمناهج العلوم والتخصصات الأخرى كعلم النفس قصد إثراء هذا الحقل المعرفي بنظرية أقرب للعلمية. فقد أسهم علم النفس بقدر كبير في تفسير التوجهات العدائية للقادة السياسيين من خلال العودة إلى تحليل شخصيتهم ونفسيتهم. كما ساهمت الأزمة النفطية لسنتي 1973 و1979 بقدر كبير في إدراج متغير التبعية الاقتصادية في تحليل الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية[1].

لقد أدت نهاية الحرب الباردة بانقسام المفكرين والأكاديميين المهتمين بالدراسات الإستراتيجية والأمنية حول ما ستؤول إليه الدراسات الأمنية في هذه الحقبة. فقد ذهب بعضهم إلى اعتبار أن نهاية

---

[1] Barry Buzan, Lene Hansan(Ed), **International Security**, Volume3: op. cit., P.104.

الحرب الباردة ستؤدي إلى تغير الفرضيات التي كانت تلقى رواجا سابقا،حيث أصبحت جل النظريات المتعلقة بالتسلح،السباق نحو التسلح،الردع...الخ غير قادرة على مواكبة التحولات الحاصلة في النظام الدولي المعاصر[1]. وعلى العكس، فقد نفى آخرون (ومن أبرزهم جون ميرتشايمر John Mearsheimer) أن يكون قد حصل تغير جوهري في طبيعة السياسة الدولية، حيث أن النظام الدولي بعد الحرب الباردة هو استمرار للنظام الدولي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إذ مازلت الدولة إلى حد الآن تولي أهمية كبيرة لأمنها كما كان عليه الحال في فترة الحرب الباردة[2].

المحور الخامس: عوامل تطور الدراسات الأمنية الدولية

اختلف الباحثون في حقل الدراسات الأمنية في تحديد -وبدقة- العوامل المتدخلة في تطور الدراسات الأمنية، إلا أنهم يتفقون على مجموعة محدودة من العوامل كطبيعة النظام الدولي والتطور التكنولوجي. وفي هذا الإطار يذهب باري بوزان B. Buzan إلى اعتبار أن ثمة مجموعة من العوامل والقوى تتحكم في تطور مواضيع الدراسات الأمنية، وقد أجملها في خمسة (05)[3]:

1- **سياسات القوى العظمى Great Power Politics**: ترتبط سياسات القوى العظمى بطريقة توزع عامل القوة على مختلف الدول الفاعلة والأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية. فقد اقترنت الدراسات الأمنية في فترة الحرب البادرة (في ظل التنافس الأمريكي والسوفيتي) بدراسة الصراع بين القطبين وتحليل ظاهرة الثنائية القطبية في النظام الدولي[4]،كما تطورت في هذه الفترة الدراسات المرتبطة بدول العالم الثالث.وقد

---

[1] Ibid., P.99.

[2] Ibid., P.99.

[3] Barry Buzan, Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, Cambridge, op. cit., P.42.

[4] Ibid., P.50.

تأثرت الدراسات الأمنية بتحول النظام الدولي نحو الأحادية القطبية،حيث ركزت أغلب الجهود النظرية للأمن في هذه الفترة على فهم سلوك الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في النظام الدولي، فعلى سبيل المثال تساءل عديد المفكرين (جوزيف ناي J. Nye، بوزن وروس Posen and Ross) عن الأسلوب الذي ستتبناه الولايات المتحدة الأمريكية للوقوف في وجه التهديدات التي تواجهها[1]. وفي هذا الإطار يجب التفريق بين القوة الاقتصادية والقوة الشاملة،فبالرغم من امتلاك اليابان والاتحاد الأوروبي لمعالم القوة الاقتصادية إلا أن قوتها تميل لأن تكون قوة مدنية (حيث أظهرت دول الاتحاد الأوروبي محدودية كبيرة في تحقيق الحسم العسكري في مختلف النزاعات ولعل أهمها النزاع في كوسوفو سنة 1999).

2- **التطور التكنولوجي Technology**: يعتبر التطور التكنولوجيا محددا فاعلا في تحديد توجهات النظريات الأمنية في العلاقات الدولية،حيث عادة ما يؤدي التطور التكنولوجي إلى زيادة وتيرة التهديدات الأمنية.فقد مثل اكتشاف القنبلة الذرية سنوات الأربعينات من القرن الماضي أهم حدث عرفته الدراسات الإستراتيجية وهذا لما منحته هذه الأسلحة من تطور في القدرة التدميرية والتي لم يعرف لها مثيل في العالم من قبل. كما عرفت الصواريخ البالستية تطورا ملحوظا خاصة من حيث سرعة الوصول إلى الهدف وإمكانياتها في حمل رؤوس نووية الأمر الذي أدى إلى ظهور طفرة في استعمال النووية وهذا من خلال الانتقال من مجرد قنبلة إلى أداة تدميرية شاملة في حالة استعمالها في الضربة الأولى. وعلى هذا الأساس فقد أدى اختراع الرؤوس النووية والصواريخ البالستية إلى ظهور عدد معتبر من الدراسات الأمنية والتي اهتمت بهذه التطورات، ولم يقتصر الأمر على الأسلحة النووية بل أن التطور التكنولوجي ساهم بقدر كبير في اختراع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والتي تندرج -بالإضافة إلى السلاح النووي- ضمن أسلحة الدمار الشامل[2].

---

[1] Ibid., P.51.

[2] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007)، ص.85.

يشير التاريخ العسكري إلى أن التطور التكنولوجي في القطاع المدني ارتبط بدرجة كبيرة بتطوره في القطاع العسكري،فعلى سبيل المثال تعد شبكة الانترنت نتاجا لتطور القطاع العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية سنوات الخمسينات من القرن الماضي،كما ساهم القطاع العسكري بقدر كبير في تطوير تكنولوجيات الاتصال المستعملة في القطاع المدني.

3- **الأحداث والوقائع Events**: لا يمكن أن نفصل تطور النظريات الأمنية في العلاقات الدولية عن الإطار العام للمستجدات والأحداث التي يشهدها النظام الدولي،ولهذا يمكن اعتبار الأحداث الكبرى موجها أساسيا للنظريات والاقترابات في حقل الدراسات الأمنية. تتجلى آثار الوقائع والمستجدات في كونها تحدد نشوب النزاعات والصراعات وتسمح دراسة هذه النزاعات إلى تغير في الفهم،العلاقة،والسياسات السائدة في مجال الإستراتيجية بصفة عامة. وتعد أزمة الصواريخ الكوبية سنة 1962، انهيار جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، أحداث 11 سبتمبر 2001 والأزمة السورية التي انطلقت سنة 2011...الخ من بين أهم الأحداث التي شكلت تحولا في فهم الشؤون والسياسة الدولية.وعادة ما تطرح الأحداث والمستجدات في النظام الدولي أسئلة ومواضيع جديدة تمثل أرضية لتطوير النظريات الأمنية.

4- **النقاشات الأكاديمية Academic Debate**: تتميز النظريات الأمنية بغياب إجماع بين مختلف الأكاديميين في بناء نموذج موحد يفسر الظواهر الأمنية وهذا لتعدد المقاربات والمناهج والمتغيرات المتبناة في كل نظرية، إذ تتأثر نظريات العلاقات الدولية بصفة عامة والنظريات الأمنية بصفة خاصة بالتطور الأساليب النظرية والابيستيمولوجية في الدراسات الأمنية. يتجلى تأثير النقاشات الأكاديمية في تطور النظريات الأمنية في النقاط التالية: 1- لقد مثلت النقاشات الابستمولوجية والمنهجية الواسعة دافعا أساسيا لتطوير النظريات في حقل الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والأمنية بصفة خاصة[1].2- تتأثر النقاشات الأكاديمية في النظريات الأمنية الدولية بمناهج العلوم في التخصصات الأخرى،إذ انتقلت كبرى النقاشات

---

[1] Barry Buzan, Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, op. cit., P.57.

الأكاديمية من هذه العلوم إلى مجال النظريات الأمنية من خلال البحث عن كيفية إعادة صياغة مفهوم الأمن. فقد استعانت مختلف النظريات الأمنية بعلوم الرياضيات والاقتصاد لتفسير الجيل الأول من الاستراتيجيات النووية(نظرية اللعب،التنمية ودراسات مابعد الاستعمار،النظريات النسوية...الخ).3- يلاحظ من خلال النقاشات النظرية أن النظريات الأمنية تتميز بأنها دراسات ذات طبيعة سياسية،حيث لا يمكن إيجاد حد فاصل بين التحليل الأكاديمي للأمن والسياسات التي تتبناها الدول.4- تتأثر الدراسات الأمنية بخلفية آراء الأكاديميين حول كيفية تطوير هذا الحقل المعرفي،حيث ثمة سؤال جوهري حول ما إذا كان التطور في هذا الحقل المعرفي نتاج لاقتراب واحد أم هو نتاج لنقاشات بين مختلف المقاربات.

6- المأسسة Institutionalisation: المقصود بالمأسسة هي كل الجهود الرامية لإنشاء المعاهد،علب التفكير Think-tanks، برامج جامعية متخصصة في الدراسات الأمنية، مجلات ودوريات متخصصة[1]. والملاحظ أن مأسسة الدراسات الأمنية جاء بعد نهاية الحرب العالمية الثانية توازيا مع الاعتراف باستقلالية هذا الحقل المعرفي عن ميادين العلوم السياسية،التاريخ والقانون الدولي.وقد حاولت كبرى المعاهد،الجامعات،المؤسسات البحثية وعلب التفكير تطوير النظريات الأمنية الدولية.

تمثل معظم المقاربات الحديثة للأمن امتداد بشكل أو بآخر للأطروحات الكلاسيكية لكبرى المدارس والتيارات الفكرية التي حاولت تفسير الظاهرة الأمنية في مجاله الدولي. كما يمكن أن نميز عند تناولنا لهذه المقاربات الجديدة بين كل من تيارات فكرية، مدارس فكرية، نظريات، واقترابات نظرية.

[1] Ibid., P.92.

المحور السادس: التيار الواقعي

قبل التطرق لمحتوى التيار الواقعي الجديد يجب تسليط الضوء على النظرية الواقعية الكلاسيكية،حيث يعد التيار الواقعي الجديد امتدادا للطرح الواقعي الكلاسيكي من حيث تبني وحدة التحليل (الدولة) والمفاهيم المركزية (القوة،الأمن،ميزان القوى...). فقد أسهم الواقعيين الكلاسيك بقدر كبير في تطوير هذه النظرية، ويعد هانز مورغانتو Hans Morgenthau (1948) من بين أهمهم من خلال مساهمته بصفة كبيرة في إرساء أسس الواقعية التقليدية والتي حصرها في الفرضيات التالية:

1. النقطة المركزية في "واقعية" Hans Morgenthau، أن صانع القرار السياسي يفكر ويتصرف طبقا للمصلحة، والتي تمثل في نفس الوقت القوة. ويوضح فكرته بالقول "إن مفهوم المصلحة القومية لا يفترض التناسق الطبيعي أو السلام العالمي، ولا حتمية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها...، بل العكس، إنها تفترض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالحرب يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة"[1].

2. المصلحة مفهوم مائع أي ليس له مضامين ثابتة لمصلحة الدول، فيمكن أن يختلف باختلاف الزمان والمكان،إلا أنه ثمة مصالح تشترك فيها جميع الدول باختلاف مكانتها وقوتها في النظام الدولي ويتعلق الأمر "بالمصالح الحيوية". وهي التي تتعلق بضمان شروط بقاء الدولة وحياتها. وعادة ما تتجسد في ضمان بقاء الدولة وحماية كيانها السياسي،المادي والثقافي من الاعتداء، إضافة إلى ضمان وحدة أراضيها وكذا ضمان الاستقرار السياسي الذي يتجسد في حماية النظم السياسية القائمة.

3. الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية وأن بقية الفواعل (كالمنظمات الدولية والإقليمية) هي ثانوية.

---

[1] - جيمس دورتي، روبرت باستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985)، ص. 69.

4. تعد فكرة "مصلحة الدولة القطرية"Self help[1] مسلمة في تفسير التفاعلات الدولية،مما يرشح السلوك العدواني على السلوك السلمي للدول.

5. رفض تطبيق المبادئ الأخلاقية على سلوك الدولة الخارجي،إذ تختلف قيم الدول التي تبحث عن المصالح عن القيم السائدة في المجتمع أو بين الأفراد،فالدولة تسعى للإبقاء على كيانها وهذا ما يتطلب منها أخلاقيات مخالفة عن تلك التي يتميز بها الفرد. كما لا تؤمن الواقعية الكلاسيكية بالمبادئ المعنوية والأخلاقية (مثل الدين)،إذ تعتبر أن هذه المبادئ أو الديانات عاملا سلبيا معرقلا في تحقيق مصلحة الدولة.

5. تبني مبدأ توازن القوى: نظرا لسعي كل دولة لتقوية نفسها تظهر نوعا من المنافسة بين مجموعة الدول الأكثر قوة و التي تشكل – بصفة غير مقصودة– وضع يسوده توازن قوى، والذي تختلف أنواعه من أحادي إلى ثنائي إلى متعدد. يعتبر مورغانتو أن تحقيق الأمن في النظام الدولي يتحقق بتبني خيار واحد من الخيارات التالية[2]:

- يتحقق الأمن إذا كان الرأي العام الدولي يفرض هذا الأمن.
- يتحقق الأمن عن طريق القانون الدولي.
- يتحقق الأمن عن طريق إيجاد حكومة عالمية (القضاء على ظاهرة الفوضى).
- يتحقق الأمن عن طريق توازن معين للقوى العالمية.

خلص مورغانتو إلى أن توازن القوى هو أحسن البدائل لتحقيق الأمن في ظل نظام دولي يتميز بالفوضى وتضارب المصالح حتى وان كان هذا الأمن ظرفيا.

لقد تأثر الاتجاه الكلاسيكي للواقعية بأفكار كبار الفلاسفة الأوروبيين، فعلى سبيل المثال نجد ميكيافلي (1469-1527) الذي استنتج من خلال تحليله للعلاقات بين الدول في النظام الإيطالي خلال

---

[1] Pierre Allan, **Relations Internationale,** http://www.stoessel.ch/hei/ps/ri_allam.htm (10/2/2005)
[2] Ibid.

القرن 16 وجوب تبني الحاكم مقاييس أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي وذلك لضمان أمن الدولة وبقائها. كما يرى توماس هوبز Thomas Hobbes (1588-1679)-والذي يعتبر من منظري العقد الاجتماعي- أن القوة عامل حاسم في السلوك الإنساني،حيث يسعى الإنسان دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت وأن وجود السلطة القوية أمر أساسية لضمان القانون داخل النظام السياسي.

أما هيغل فيعتبر من أهم الفلاسفة الذين قدسوا دور الدولة ومكانتها في النظام الدولي،إذ يرى أنه: "...حيث أن الدولة تتعامل مع بعضها ككيانات مستقلة، ولأن الإدارة المستقلة لكل منها هي التي تعطي الشرعية للاتفاقيات فيما بينها... ولأن إدارة كل منها هي الرغبة في تحقيق مصالحها... فهذا يعني أن تحقيق المصلحة هي الهدف الأعلى الذي يحكم العلاقات بين الدول"[1].هؤلاء ومفكرون آخرون مثل Thucydide يعتبرون آباء الفلسفة الواقعية والتي كرسها مفكرون آخرون من بعدهم مثل E.H Carr (1939)، Stephen Walt (1987)، Raymond Aron (1962)، Kenneth Waltz (1979)، Robert Gilpin (1981).

1- <u>الواقعية الجديدة</u>: ينطلق رواد الواقعية الجديدة باختلاف توجهاتهم من مجموعة من الفرضيات والتي تعد أساس البناء المعرفي لطرحهم.إذ تلتقي أغلب توجهاتهم في النقاط التالية[2]:

- أن النظام الدولي هو نظام فوضوي: إذ يفتقر إلى منظومة فوق عالمية أو حكومة عالمية تسير الشؤون الدولية، وتقوم بدور إحلال الأمن الدولي وضبط سلوك اللاعبين الدوليين.

- الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية: إذ ترغب الدول في الحفاظ على استقلالها وعلى سيادتها،أي أن الدولة بحاجة ملحة ومستمرة للبقاء.

---

[1] **أنظر**... جيمس دورتي، روبرت باستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية.

[2] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص.417.

- ينبغي على الدول التي تعمل على الحفاظ على استقلالها وأمنها أن تبني قوة عسكرية يمكن من خلالها تأمين نفسها وتوسيع نطاق نفوذها.

- يؤثر عامل اللا يقين والريبة ونقص المعلومات على سلوك الدول. ففي وضع يسوده انعدام الثقة يصعب على الدولة معرفة النوايا الحقيقية للدول (نوايا توسعية،نوايا تعاونية...الخ).

- تعمل الدول على تبني سياسات دبلوماسية-إستراتيجية تتميز بالعقلانية: إلا أنه هناك مجال للخطأ أو سوء تقدير للوضع،وهذا راجع أساسا لنقص المعلومات،التضليل،عدم التفريق بين الأهداف الحقيقية وغير الحقيقية للطرف المنافس.

تعد نظرية السياسة الدولية Theory of International Politics من بين أهم إسهامات كينيث والتز Kenneth Waltz في تطوير التيار الواقعي الجديد حيث انطلق والتز في بناء نظريته من اعتبار أن "**الدول تمثل مجموعة وحدات يؤدي التفاعل فيما بينها إلى تكوين النظام الدولي**"[1]. وبهذا يحدد والتز بنية العلاقات الدولية على أساس الدول والتي ظلت منذ وقت طويل الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية وأساس التفاعلات بين الدول والتي يتشكل من خلالها النظام الدولي. فعلى عكس الواقعية الكلاسيكية والتي تعتبر أن "طبيعة الإنسان الشريرة" تمثل دافعا وراء نشأة الحروب وتنامي الشعور باللا أمن،يذهب التيار الواقعي الجديدة (البنيوية) إلى اعتبار أن طبيعة الإنسان ليس محددا في تفسير الظاهرة الأمنية، بل يتعلق الأمر ببنية النظام الدولي المتميز بالفوضى[2].

يبين ولتز علاقة الفواعل (الدول) فيما بينها ضمن النظام الدولي ويقر بأن الدولة ليست فاعلا عدوانيا إلا أن هذا لا ينفي سعيها الدءوب للحفاظ على وجودها وكيانها المادي الأمر الذي يدفعها دوما إلى الحفاظ على أمنها. ويرتبط هذا الهدف بالإدراك المتبادل بين الدول، إذ يتأسس إدراك الدول على

---

[1] Jean-Jacques Roche, op. cit., P.50.

[2] Sorpong Peou, **Peace and Security in the Asia-Pacific** (Oxford: PRAEGER, 2010), P.17.

الاعتبار الأمني البحث (اعتبار الدول الأخرى على أنها مصدر للاا أمن)[1]. وعلى هذا الأساس فان موقف الدول مرتبط بحجم القوة التي تكتسبها مما يؤدي بروز وضع دولي يقوم على مبدأ **توازن القوى**"**Balance of Power**. والمقصود بتوازن القوى "هو عدد الأقطاب المكونة للميزان، ويشترط في الأقطاب أن تتوفر على الإمكانية المتبادلة في تشكيل تهديد على كيان واستمرارية الدول الأخرى (تهديد المتبادل للمصالح الحيوية للدولة)"[2].وعلى هذا الأساس فان توازن القوى في النظم الدولي يمثل شكل من أشكال توزيع القدرات Capabilities على فواعل النظام الدولي ويميز والتز بين شكلين من التوزيع الثنائية القطبية Bepolar أو التعددية القطبية Multipolar.

يجمع مفكري الواقعية البنيوية على الإشكالية العامة والرئيسية لهذا التيار والمتمثلة في:كيف يمكن للدولة أن تحقق أمنها في ظل بيئة دولية تتميز بالفوضى وتعاظم التهديدات الصادرة من الدول الأخرى؟[3]. وانطلاقا من هذه الإشكالية يجمع أنصار هذا التيار على مجموعة من المبادئ العامة والمتمثلة أساسا في الدور المحوري للدولة وكذا أهمية دراسة بنية النظام الدولي لفهم ظاهرة الأمن الدولي .إلا أن ثمة نوع من التباين بين الباحثين في تفسير طبيعة سلوك الدولة لتحقيق الأمن إذ يمكن أن نميز بين اتجاهين أساسيين في المدرسة البنيوية: أنصار البنيوية الدفاعية وأنصار البنيوية الهجومية.

- البنيوية الدفاعية Defensive Structural Realism

تعود جذور الفكر "الواقعي الدفاعي الجديدة" Defensive Realists (ومن بين أهم رواده ستيفن فان ايفرا Stephen Van Evera، ستيفن والت Stephen Walt، وجاك سنايدر Jack Snyder)

---

[1]Chris Brown, Kristen Ainley, **Understanding International Relations**, 3rd Edition, (U.K: Palgrave Macmillan, 2005), P.42.

[2] «...**Balance of power can be defined in term of number of "Poles" in the balance, and the numbers of poles is defined by the number of states which can seriously threaten each other's basic survival**». In Chris Brown, Kristen Ainley, op. cit., P.43.

[3] Paul D. Williams, **Security Studies: An Introduction** (New York: Routledge, 2008), P.20.

إلى أفكار جون هيرز J. Herz والذي يعد أول من أوجد مصطلح المأزق الأمني وكذا أرنولد وولفرز A.Wolfers والذي طور فكرة المأزق الأمني لاحقا. ويركز هذا الطرح على أهمية السياسات الدفاعية والتي من شأنها أن تضمن أمن الدولة. يعتبر أنصار هذا الطرح أنه يمكن للدولة تأمين نفسها من خلال الحفاظ على مكانتها داخل النظام الدولي أي على الدولة أن تؤيد "الوضع القائم Status quo"[1]، كما تجتهد الدولة في نفس الوقت في الحفاظ على الذات Survival. ويفسر أنصار هذا التيار السياسات التوسعية للدول على أنها نابعة من الشعور المتنامي باللاأمن (العودة لفكرة المأزق الأمني)، وقد ساهم عاملي التطور التكنولوجي والموقع الجغرافي المتميز في تحفير السياسات الدفاع للدول[2].

يعد ستيفان والت S. Walt بين أهم مفكري التيار الواقعي الجديد ذات التوجه الدفاعي إذ اشتهر بنظريته "ميزان التهديد" The Balance of Threat. يعتبر والت أن "الدول تتجه لتشكيل أحلاف لحماية نفسها في بيئة دولية تتسم بالفوضى. إن تبني الدولة لمثل هذا الخيار راجع إلى عاملين أساسيين وهما التهديدات التي تتعرض إليها الدول، وحجم قوة الدول الأخرى"[3].

- البنيوية الهجومية Offensive structural realism

يعتبر أنصار التيار الواقعية الهجومية Offensive Realists (ومن أبرزهم جون ميرتشايمر John Mearsheimer والذي عرف بكتابه "مأساة سياسة القوة العظمى" The Tragedy of Great Power Politics الصادر سنة 2001) أن الدولة تعيش في بيئة دولية يسودها اللايقين وعدم الثقة، وبالتالي فان استعمال القوة العسكرية بين الدول وارد جدا. وعلى هذا الأساس فعلى الدولة أن تبذل ما في وسعها لكي

---

[1] Chris Brown, Kirsten Ainley, op. cit., P.44.

[2] Paul D. Williams, op. cit., P.21.

[3] « **In anarchy, states form alliances to protect themselves**. Their conduct is determined by **the threats they perceive and the power of others is merely one element in their calculations**».Ibid., P.21.

تتفوق على الدول الأخرى في امتلاك القوة العسكرية، حيث أن أمن الدول يتوقف على مدى امتلاكها لمثل هذه للقوة[1] وأن توقف الدولة في مسعى اكتساب القوة العسكرية سيؤدي إلى إمكانية ظهور قوة مهيمنة إقليميا وحتى دوليا. وعلى هذا الأساس يختلف مارتشايمر (ومن خلاله أنصار الواقعية الجديدة الهجومية) مع التوجه الدفاعي للأمن والقائم على فكرة " المأزق الأمني". لقد ارتكزت نظرية ميرتشايمر على النقاط التالية:

- يتميز النظام الدولي على أنه نظام يسوده "الفوضى".

- تتمتع القوى العظمى بقدرات عسكرية هجومية والتي من شأنها أن تؤدي إلى إمكانية التدمير المتبادل في حالة نشوء الحروب.

- يلعب منطق اللايقين وغياب الثقة دورا أساسيا في تحديد توجهات الدولة الخارجية،حيث تتميز القوى العظمى بأنها دائمة التخوف من توجهات وسياسات بعضها البعض وهذا راجع بالأساس إلى غياب عامل الثقة بين الدول. تدفع حالة اللايقين القوى العظمى إلى السعي الحثيث والمستمر لاكتساب القوة العسكرية،إذ يصور أنصار هذا الاتجاه أن سعي الدولة لاكتساب القوة هي بمثابة حتمية إذا أراد الدولة أن "تحافظ على وجودها وكيانها". كما أن التوجه الهجومي للقوى العظمى لا ينفي بحال من الأحوال "عقلانية" صناع القرار.

يرى مارتشيمر أن التوقف عن اهتمام الدولة في اكتساب القوة "Stopping Power of Water" سيؤدي إلى تراجع إمكانية تطوير قدراتها والتي من المفترض أن تؤهلها كي تصبح قوة عالمية مهيمنة"Global Hegemony"، إلا أن هناك استثناء مرتبط بأسبقية الدولة في امتلاك الأسلحة النووية[2].اعتبر مارتشايمر أن سبب نشوب الحروب بين القوى العظمى راجع إلى بنية النظام الدولي حيث تقل إمكانية نشوب الحروب في النظام الدولي الذي يتميز بالثنائية القطبية، وعلى العكس تزيد إمكانية

[1] Ibid., P.22.

[2] Ibid., P.22.

نشوب الحروب بين القوى العظمى في النظام الدولي متعدد الأقطاب. أما الأحادية القطبية فتعكس توجه القوة العظمى الوحيدة إلى الهيمنة على الشؤون الدولية[1].

الواقعية الكلاسيكية الجديدة Neoclassical realism

يرى أنصار الواقعية الكلاسيكية الجديدة (واهلفورث Wohlforth، شويلر Schweller، زكريا Zakaria) أن المستوى البنيوي لا يمكن لوحد تفسير وفهم توجهات الدول في سياساتها الخارجية[2]، بل تتحكم البيئة الداخلية بقدر كبير في سلوك الدولة الخارجي[3]. حاول أنصار هذه النظرية اعتمادا على أفكار الواقعيين الكلاسيك (كأفكار ميكيافيلي Machiavelli، مورغاتو Morgenthau وكيسينجر Kissinger) إعادة صياغة متغيرات جديدة مرتبطة بمستويات الحوكمة الداخلية كأداة لفهم سلوك الدولة الخارجي[4]. كما طور شويلر Schweller نظرية "توازن المصالح" Balance of interests والتي ترى أن كل من الخوف والطمع تمثل حوافز أولية تحكم سلوك الدولة الخارجي[5]. ويفترض أن يكون سلوك الدولة عقلانيا في سياساتها الخارجية وهذا من خلال موازنتها بين القوة المكتسبة والمصالح التي تصبوا إليها.

أما عن أهداف الدولة في ظل النظام الدولي فيرى أنصار هذه النظرية أن الدولة تهدف إلى زيادة تأثيرها على البيئة الخارجية، كما تحاول أن تتحكم وتهيكل البيئة الخارجية والمتميز بالفوضى بما يتماشى

---

[1] Ibid., P.24.

[2] Chris Brown, Kirsten Ainley, op. cit., P.45.

[3] Paul D. Williams, op. cit., P.25.

[4] Chris Brown, Kirsten Ainley, Op.cit., P.45.

[5] Paul D. Williams, op. cit., P.25.

وأهدافها في السياسة الخارجية، حيث اعتبر زكريا أن هدف الدولة يتجاوز الأمن في حد ذاته إذ يتعلق الأمر بهدف الدولة في التأثير على البيئة الدولية إلا أن النجاح في التأثير مرتبط بمدى قوة الدولة[1].

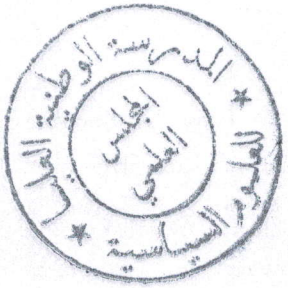

المحور السابع: التيار اللبرالي الجديد

ينطلق التيار اللبرالي من الإشكالية التالي: كيف ولماذا تختار الدول التوجه نحو التعاون فيما بينها بدلا من التصارع والتنازع لتحقيق أمنها؟.

حاول روبرت أكسلرود Robert Axelrod من خلال كتابه "نظرية السلوك المقارن"(لسنة 1984) أن يبرز أن السلوك التعاوني للدول يمثل أفضل الاستراتيجيات لتحقيق المصلحة الوطنية، إذ حاول باستعمال تقنية مأزق السجين (وهي تقنية علمية مأخوذة من نظرية اللعب Game theory) تبيان أن علاقة الدول في حالة التعاون يسودها منطق رابح/رابح Winer/Winer [2]. وبالتالي فان تبني خيار التعاون في إطار جماعي يتيح إمكانية كبيرة للحصول على المعلومات ما يؤدي بالدولة من التخلص من حالة اللا يقين وعدم الثقة التي عادة ما تؤدي إلى تبني سلوك أحادي وعدواني قصد الحفاظ على الأمن القومي للدول. كما خلص ألكسرود Alexlrod أن الدول أو الفواعل الأخرى (والتي تتميز بالأنانية) يمكن أن تتبنى خيار التعاون المستدام وهذا في حالة ما إذا تيقنت أن التعاون(في إطار الندية والمعاملة بالمثل) سيخدم مصلحتها[3].

---

[1] « States seek more than mere security: **they seek influence over the international environment. And the more powerful they become, the more influence they seek**».In Sorpong Peou, op. cit., P.18.

[2] Jean-Jacques Roche, op. cit., P.117.

[3] Ibid., P.117.

ويبالغ بعض أنصار اللبرالية(خاصة فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama من خلال كتابه "نهاية التاريخ والرجل الأخير" The End of History and The Last Men) في الترويج لأفكارهم والتي مفادها أن النظام اللبرالي يمثل المرحلة النهائية للنظام الدولي وهذا من خلال الوصول إلى مرحلة العولمة، كما يعتبر أن النظام اللبرالي (الاقتصادي والسياسي) هو النظام الذي أثبت نجاعته على الأنظمة الأخرى[1](الاعتماد على الجدلية الهيغلية The Hegelian Dialectic للوصول إلى هذه النتائج). يُظهر رواد هذه النظرية شكل من أشكال العنصرية تجاه النماذج الاقتصادية الأخرى والتي نجحت في مراحل تاريخية سابقة (كالنظام الاشتراكي)،كما تجسد هذه النظرية تجسيدا للنظرة الفردانية للفكر اللبرالي(يقوم الفكر اللبرالي على الأنا والآخر).

- النظرية النيولبرالية المؤسساتية Neoliberal Institutionalism

تنطلق أفكار النيولبرالية المؤسساتية من توجهات الفكر اللبرالي القائم على مبدأ الاعتماد المتبادل في السياسة الدولية[2]. ويركز أنصار هذه النظرية (روبرت كيوهان Robert Keohane، روبرت أكسلرود Robert Axelrod) على دور المؤسسات الدولية (كمنظمة الأمم المتحدة) لحل النزاعات الدولية من خلال تفعيل دورها التوفيقي والتحكيمي بين أطراف النزاع[3]. كما يذهب أنصار هذا التيار إلى أن المؤسسات غير قادرة على تغيير الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي إلا أنها يمكن تغير مناخ النظام الدولي وهذا عن طريق التأثير على سياسات وتوجهات الدول.

لقد حاول أكسلرود Axelrod سنة 1984 مناقشة مدى إمكانية إحلال التعاون في بيئة فوضوية وبين فواعل يتسمون بالأنانية: كيف يمكن أن يتطور التعاون في ظل وجود فواعل يتميزون بالأنانية

---

[1] Cynthia Weber, **International Relations Theory**,3rd Edition (London: Routledge, 2010), P110-111.

[2] Sorpong Peou, op. cit., P.60.

[3] Paul D. Williams, op. cit., P.39.

وغياب سلطة مركزية (توفر بيئة تتسم بالفوضى)؟[1].وكحل هذا المأزق أوجد أكسلرود Axelrod مجموعة من الحلول أهمها تفعيل فكرة Tit For Tat [2] والتي استلهمت من أناتول رابوبورتAnatol Rapoport (وهو بروفسور في جامعة تورانتو). تنطلق Tit For Tat من فرضية توفر عامل التعاون إلا أنه يُشترط أن يأخذ هذا التعاون أشكال سابقة، أي التعاون في شكل سلعة بسلعة Good for Good. هذا التوجه سيساعد في بعث التعاون وتجاوز النقاط الخلافية بين الأطراف.

كما ينطلق المنظور المؤسساتي للطرح اللبرالي الجديد من اعتبار أن للمؤسسات دورا أساسيا في إحلال الأمن الدولي والإقليمي، إذ يرى وزير خارجية بريطانيا سابقا دوغلاس هيرد D. Hurd أن المؤسسات لعبت ولا تزال تلعب دورا مهما في إحلال الأمن خاصة في أوروبا،حيث طور الغرب مجموعة من المؤسسات الدولية التي أثبتت أهميتها ونجاعتها في حل الكثير من المشاكل الأمنية.إلا أنه كان لزاما تكييف هذه المؤسسات بما يتماشى والمعطيات الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة[3]. ويستشهد أنصار هذه النظرية بالدور الكبير الذي لعبته الجماعات الأوروبية سابقا (الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ،الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية،السوق الأوروبية المشتركة) في التكامل الأوروبي والحد من العداء الذي كان قائما بين الدول الأوروبية(خاصة العداء الفرنسي الألماني والذي تأجج بسبب دخول الدولتين في ثلاث حروب كبرى (03) بما فيها الحربين العالميتين الأولى والثانية).

- نظرية السلام الديمقراطي Democratic Peace:

يرى مايكل دويل Micheal Doyle (وهو من كبار منظري اللبرالية الجديدة) أن الأنظمة الليبرالية والديمقراطية عادة ما تتبنى سياسات سلمية وأن ظاهرة الحرب قد انقضت في النظام الدولي " War is

---

[1] Ibid., P.39.

[2] Robert Axelrod, **The Evolution of Cooperation**, (New York: Basic Book Inc. Publishers, 1984), PP.32-33.

[3] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص.426.

obsolescent"، وبالرغم من نشوب نزاعات مسلحة وحروب كثيرة في النظام الدولي إلا أن الاستثناء يكمن في أن الدول الأكثر تصنيعا (عادة ما تكون دول ديمقراطية) لا تتحارب فيما بينها[1]. إن فكرة السلام الديمقراطي لدويل Doyle مستوحاة من فكر ايمانويل كانط Kant والذي اعتبر أن الأنظمة الجمهورية تتميز بتوجهها السلمي مقارنة بالأنظمة السياسية الأخرى[2].

أما على المستوى السياسي والرسمي، فقد تبنى الخطاب الرسمي للولايات المتحدة الأمريكية عبر التاريخ المعاصر (من خلال أغلب رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية السابقين) خطابا يروج لنظرية السلام الديمقراطي، حيث ركز الخطاب الأمريكي في فترة حكم ويدرو ويلسن Woodrow Wilson على إبراز العلاقة الموجودة بين الديمقراطية والسلم في بناء مبادئه والتي اشتهر بها. أما هاري ترومان Harry Truman فقد ربط بين الشمولية Totalitarianism والنزاعات الدولية من خلال اعتبارها أنها علاقة طردية (تنشب النزاعات والحروب بين النظم الشمولية والتسلطية)،كما اعتبر بيل كلينتون Bill Clinton أن "الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها"، وقد ذهب جورج والكر بوش George W. Bush إلى تبرير سياسات الولايات المتحدة الأمريكية -بما فيها العدوانية منها- بأنها تهدف إلى تنمية الحركات الديمقراطية في العالم[3].

وقد ذهب أنصار هذه النظرية إلى اعتبار أن انتشار الديمقراطية في العالم سيؤدي إلى تراجع أثر "الفوضى" على الأمن الدولي حيث وفي تفسّيره لأسباب نشوب الحروب اعتبر فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama حالة الفوضى ليس عاملا أساسيا في تفسير ظاهرة الحرب في النظام الدولي[4].

---

[1] Kenneth Watz, **Structural Realism after the Cold War**, In Richard little and Michael Smith(Ed.), **Perspectives on World Politics**, 3rd Edition (U.k., Routledge, 2006), P.101

[2] Jean-Jacques Roche, op. cit., P.122.

[3] Shah, M. Tarzi, «**Democratic Peace, Illiberal Democracy, and Conflict Behavior**», International Journal on World Peace, Vol. XXIV No. 4, (December 2007), P.36.

[4] Kenneth Watz, **Structural Realism after the Cold War**, In Richard little and Michael Smith(Ed.), op. cit., P.101.

أما بروس روسات Bruce Russett فقد ربط بين انتشار الديمقراطية في العالم وأفكار التيار اللبرالي وهذا من خلال التأكيد على أن انتشار الواسع للديمقراطيات سيمكن من إمكانية استبدال مبادئ الفكر الواقعي (الفوضى، المأزق الأمني) السائدة منذ القرن السابع عشر(17) بمبادئ جديدة[1]. كما اعتبر وارن كريستوفر Warren Christopher أنه " نادرا ما تبادر الدول الديمقراطية في الإعلان على الحرب،كما أنه نادرا ما تشكل هذه الدول تهديدا مباشرا على جيرانها"[2]. وعلى هذا الأساس يؤمن أنصار "نظرية السلام الديمقراطي" بأن طبيعة النظام السياسي من حيث مدى تبني النهج الديمقراطي (نظام ديمقراطي أو غير ديمقراطي) تؤثر سلبا أو إيجابا على الأمن الدولي.

وتفسَر العلاقة السببية الايجابية بين الديمقراطيات تراجع الحروب إلى تماثل وتشابه توجهات الأنظمة الديمقراطية في تحقيق مصالحها، الأمر الذي يجعل من التكتل والتعاون أمر حتمي. هذه الحالة من التعاون ستجعل من الديمقراطيات أطرافا في أحلاف عسكرية مع قرينتها الأمر الذين سيضمن لهذه النظم استقرارا وأمنا إقليمي[3]. كما تتقاسم أغلب الأنظمة الديمقراطية مجموعة كبيرة من المبادئ والمتمثلة أساسا التشبع بثقافة الديمقراطية، ضمان الحريات الشخصية، احترام حقوق الإنسان،الجنوح إلى حل النزاعات بين الأنظمة الديمقراطية بالطرق السلمية...الخ[4].

وتشكك وقائع تاريخ العلاقات الدولية في مدى "سلمية" الأنظمة الديمقراطية في سلوكها الخارجية،إذ نُشطت الظاهرة الاستعمارية وهي حركة توسعية بالدرجة الأولى من قِبل كبرى الديمقراطيات السائدة آنذاك وهي بريطانيا وفرنسا، وكان ذلك تجاوبا مع التحديات الاقتصادية الداخلية التي شهدتها البيئة الداخلية لهذه الدول(البحث على مصادر للموارد الأولية وأسواق خارجية جديدة قصد تصريف فائض الإنتاج

---

[1] Ibid., P.101.

[2] Ibid., P.103.

[3] Jean-Jacques Roche, op. cit., P.123.

[4] Shah, M. Tarzi, op. cit., P.37.

والحيلولة دون الوقوع في كساد).كما كانت الأنظمة الديمقراطية طرفا مباشرا في دمار أوروبا في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

المحور الثامن: التيار النقدي

تعد مدرسة فرانكفورت Frankfurt School من أكبر المدارس النقدية في تفسير الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية، حيث أن أغلب نظرياتها وأعمالها مستوحاة من أفكار كل من كن بوث Ken Boot وريتشارد واين جونس Richard Wyn Jones وكذا من تلاميذهما كبيلغين Bilgin دون وويلر Dunne and Wheeler. تعود المنطلقات المنهجية والفلسفية للتيار النقدي إلى رواد الفكر الماركسي الكلاسيكي بالدرجة الأولى (كارل ماركس،فريديرك أنجلز) وكذا إلى أفكار الايطالي أنطوني غرامشي Gramsci والذي يعد من بين أهم مفكري التيار الماركسي الأكثر تأثيرا على الغرب، إذ عُرف بمنهجيته التي تبناها في التحليل والقائمة على التركيز على موضوع التفكير الإنساني Reflective The Subject Human[1].وقد اعتبر أن البنية الفوقية(والمتمثلة في الفكر الايدولوجيا،الثقافة...الخ) هي التي تؤثر على البنية التحتية (وسائل الإنتاج وقوى الإنتاج) ذلك بأنها (البنية الفوقية) هي المحدد لكيفية تطور المجتمعات وأساس فهم التاريخ والثورات في المجتمعات[2]. وهو بذلك لا يتوافق مع أفكار كارل ماركس والتي تجعل من البنية التحتية أساس التفاعلات والتطورات الاجتماعية.

عرف بارنستاين J. M. Bernstein النظرية النقدية على "أنها نظرية تنبؤية لمختلف معاني المعرفة الإنسانية من حيث ماهيتها وتأثيرها"[3] ويتجلى هذا من خلال محاولة فهم التركيبة

---

[1] Ken Booth, **Theory of World Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), P.46.

[2] Ibid., P.46.

[3] Ibid., P.45.

الاجتماعية،السياسية والتاريخية للتطور. يمكن حصر أهم منظري التيار النقدي المعاصر والذين أسهموا بقدر كبير في إثراء هذه النظرية في ثلاث منظرين أساسيين: ريشارد آشلي Richard Ashley والذي اهتم بتقديم أفكار يورغن هابرماس Habermas (حيث تأثر هامبرماس بكتابات وأفكار كانط Kant إذ ألف بدوره كتب ومقالات حول النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية ومن أبرزها "نظرية كانط للعلاقات الدولية")، روبرت كوكس Robert Cox والذي قدم أفكار أنطوني غرامشي Gramsci، ومارك هوفمان Mark Hoffman والذي قدم أفكار هوركايمر Horkheimer[1]. وقد حاول الثلاثة ترجمة أفكار النقديين الأوائل إلى نظريات تحاول تفسير الأمن على المستوى الدولي. إلا أنه انقسم أنصار التيار النقدي إلى تيارين كبيرين: وأصحاب النظرية "الغرامشية الجديدة (النظرية الجديدة للهيمنة) وأنصار نظرية الأخلاق العالمية (التيار الكوسموبوليتاني).

حاول روبيرت كوكس R. Cox إعادة بعث فكر انطوني غرامشي وتحديدا فكرة "الهيمنة" (إذ يعتبر من ابرز رواد "الغرامشيين" الجدد) إذ عمل على إسقاط أفكار غرامشي على مستوى النظام الدولي. وتدخل مقاربته ضمن "جدلية القوى الاجتماعية المقاومة على المستوى الكوني"[2]. لقد ركزت مقاربة كوكس على انتقاد الواقعية الجديدة وهذا على أساس أن تهتم بوصف النظام الدولي على حالته رافضة تقديم حلول عملية للخروج من المآزق الأمنية التي يفرضه منطق الفوضى (نقد فكرة Status quo عند الواقعيون الجدد). يعتبر كوكس أن النظرية النقدية تحاول فهم مشاكل الواقع دون إغفال المسار التاريخي الذي ساهم في ظهور هذه المشاكل، ليتم تقديم بدائل قابلة للتنفيذ حول طريقة تغيير العالم[3] وهذا من خلال جعل التوزيع الحالي للسلطة يبدو طبيعيا وأكثر قبولا. إلا أن هذا الطرح أقرب إلى الطوباوية

---

[1] Ibid., P.54.

[2] Jean-Jacques Roche, op .cit., P.194.

[3] Paul D. Williams, op. cit., P.92.

Utopia منه إلى الواقعية[1] وهذا لفشل هذا الطرح في بلورة تصور يمكن أن يتجاوب من خلاله مختلف التحديات الأمنية في النظام الدولي .

في سنوات التسعينات من القرن الماضي ظهر جيل جديد من مفكرى التيار النقدي، ويعد كل من أندرو لينكلاتر Andrew Linklater، ودافيد هالد David Held من أبرزهم. يعد إدراج أفكار" الكوسموبوليتانية، عولمة الديمقراطية، عولمة حقوق الإنسان" من بين أهم المواضيع الجديدة والتي أدرجها هؤلاء قصد تحليل الأمن الدولي وبعض قضايا العلاقات الدولية[2].

انطلقت النظرية النقدية (الكوسموبوليتانية) للعلاقات الدولية من الفرضيات التالية[3]:

- **الجماعة Community**: تعد مسألتي الإدماج والإقصاء أهم أشكال التعامل مع فكرة الجماعة وعلى هذا الأساس يجب الربط بين المواطنة ضمن وعاء الدولة والمواطنة الكوسموبوليتانية Cosmopolitan (المواطنة العالمية). تعتبر النظرية النقدية للأمن أن كل من الفرد والجماعة هي المرجعية الأساسية لدراسة للأمن الدولي[4]. كما ينظر للدولة على أنها مصدر للتهديدات واللا أمن لأنها وببساطة لا تقوم بدورها المتمثل في إحلال الاستقرار وضمان الشفافية[5]. وتتجلى مسؤولية الدولة في خلق اللااستقرار في سياساتها التميزية تجاه الجماعات والتي تتراوح بين الإدماج لجماعات معينة مقابل إقصاء لأخرى، وبالتالي فان الدولة تجعل الأفراد في حالة شعور باللاأمن (مدرسة والش Welsh School). هذا التحليل ينسجم إلى حد بعيد مع رؤية مدرسة كوبنهاجن Copenhagen للأمن في اعتبار أن الدولة أضحت مهددا لأمن الفرد.

---

[1] جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سابق، ص.378.

[2] Ken Booth, op. cit., P.55.

[3] Ibid., PP.56-57.

[4] Barry Buzan, Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, op. cit., P.206.

[5] Ibid., P.206.

الأخلاق Ethics:ركز أنصار التيار النقدي الجديد(خاصة لينكلاتر Linklater وهابرماس Habermas) على ضرورة تجاوز المنظور المادي والذي قامت عليه أولى الدراسات النقدية(الماركسية) وضرورة إحلال الحوار بين الجماعات التي تتأثر كثيرا من أوجه الإدماج والإقصاء على المستويات الداخلي وبين القومي وحتى الدولي. وعلى هذا الأساس ظهرت فكرة "الكوسموبوليتانية" كأساس للنظرية النقدية للأمن، ويقصد بها النظر إلى الناس على أساس المساواة دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير الأخرى كالإقليم ودولة الانتماء، العرق، الجنسية، الجنس).

- **الديمقراطية Democracy**: يعد لينكلاتر Linklater من بين أهم الرواد والذي اهتم بدور الديمقراطية في إرساء الكوسموبوليتانية العالمية من خلال استحداثه لفكرة "الديمقراطية الكوسموبوليتانية[1]" Cosmopolitan Democracy، وهو شكل من أشكال الجمع بين الديمقراطية كممارسة والكومسوبوليتانية كمجال كوني عابر للقارات. يركز أنصار النقدية على وجوب تعميم الممارسة الديمقراطية على جميع المستويات ابتداءا بالدولة، فالمنظمات الإقليمية، المنظمات الدولية الوظيفية،ونهاية عند منظمة الأمم المتحدة.

- **العولمة Globalization**: لقد أثار دافيد هالد D. Held من خلال أعماله مسار التحول الذي تعرفه العلاقات الاجتماعية والتفاعلات الكثيفة بين مختلف مناطق العالم في مرحلة تتميز بتحرير الأسواق وتراجع دور الدولة في بعض القطاعات.وعلى هذا الأساس يعتبر هالد أنه يتوجب "دمقرطة" Democratization العلاقات الدولية المعاصرة في ظل بيئة دولية تحتل فيها العولمة دورا مركزيا[2].

---

[1] Chris Brown, Kirsten Ainley, op. cit., P.55.

[2] Ibid., P.55.

المحور التاسع: مدرسة كوبنهجن The Copenhagen School

تتميز مدرسة كوبنهجن Kopenhagen أنها من بين أهم المدارس التي حاولت تطوير منظور التيار البنائي الكلاسيكي لمفهوم الأمن[1]،ويعتبر كل من باري بوزان Barry Buzan، أول وبوفر Ole Weaver، جاب دو ويلد Jaap de Wilde من بين أهم منظري هذه المدرسة والذي اهتموا –من خلال القيام بدراسات جماعية سنوات التسعينات من القرن الماضي– بدراسات الأمن في أوروبا، دراسة علاقة الأقاليم بالأمن الدولي وكذا تطوير نظرية المركب الأمني الإقليمي Regional security complex theory[2]. وقد حاولت هذه المدرسة الإجابة على التساؤل التالي: كيف يتجسد الأمن في السياسة الدولية؟[3].

ارتبط مصطلح الأمن عند باري بوزان عند نشأته بالمجال العسكري إلا أنه توسع ليشمل مجالات جديدة[4] والمتمثلة في 05 أشكال من التهديدات(مجالات الأمن Security Sectors)،ويرى بوزان أن هذه المجالات الخمسة هي بمثابة فضاء الذي يظم مختلف التفاعلات الأمنية، كما تبرز هذه المجالات مختلف العلاقات (من حيث الطبيعة)بين أهم الفواعل في الظاهرة الأمنية[5]. لقد حاول باري بوزان من خلال كتاباتها إعادة صياغة مفهوم الأمن مع التركيز على متغير"الهوية الاجتماعية Social identity" في التحليل الأمني الجديد، إذ اعتبر أن ثمة ثنائية في مجال الأمن:الأمن القومي والأمن المجتمعي.وتعكس هذه الثنائية الاهتمام المتنامي بعاملي السيادة الوطنية والهوية على حد سواء[6].وعلى

---

[1] Paul D. Williams, op. cit., P.68.

[2] Barry Buzan, Lene Hansen(Ed), **International Security**, Volume 3, op. cit., P.212.

[3] " ... How security work in world security..."In Paul D. Williams, op. cit., P.68.

[4] Barry Buzan, Lene Hansen(Ed), **International Security**, Volume 3, op. cit., P.71.

[5] Paul D. Williams, op. cit., P.68.

[6] Barry Buzan, Lene Hansen(Ed), **International Security**, Volume 3, op. cit., P.122.

هذا الأساس فان الأمن القومي يكمن في قدرة الدولة على استيعاب مختلف الهويات الاجتماعية المتشعبة والمركبة.

قسم باري بوزان مجالات الأمن إلى خمس (05) وهي:

-**التهديد العسكري**: يعتبر التهديد العسكري أنه تهديد تقليدي يهدد بصفة مباشرة مصالح الدول القومية،إذ أن أساس هذا التهديد هو إيقاع الأضرار المادية لمصالح الدولة. ويرتبط الأمن العسكري بمستويين أساسين وهما القوة العسكرية الهجومية التي تتمتع بها الدولة وإمكانياتها الدفاعية[1].كما لا يقتصر العمل العسكري بتهديد المصالح الحيوية للدولة فقط بل يتعدى الأمر إلى تهديد مصالح الأفراد والمجتمع وهذا على اعتبار أن الدولة تمثل كيان اجتماعي قبل أن تكون كيان مادي[2]، حيث أن تعرض الدولة لعمل عسكري عادة ما يلحق أضرارا اجتماعية بنفس القدر الذي يتضرر القطاع الاقتصادي أو العسكري. وعادة ما تفسر ظاهرة التخلف التي تعاني منها أغلب الدول النامية بالحركة الاستعمارية التي شهدها العالم في القرنين 18 و19 والتي تعد عملا عسكريا محضا قبل أن تتطور لتؤثر على بقية القطاعات،حيث عرفت المرحلة الاستعمارية من تاريخ هذه الدول تحطيم الأنسجة الاقتصادية والسياسية وكذا تفكيك النسيج الاجتماعي للدول النامية.

-**التهديد السياسي**: تقوم ركائز الدولة على فكرتين أساسيتين:التنظيم الإيديولوجي،وكذا ديمومة المؤسسات التي تعبر عن إرادتها[3].وعلى هذا الأساس فان أي خطر داخلي أو خارجي موضوعه مرتبط بدور الدولة المؤسساتي والإيديولوجي يعتبر تهديدا سياسيا للدولة. ويرتبط هذا النوع من التهديدات بإمكانية

---

[1] Barry Buzan, «**New Patterns of Global Security**», International Affairs, Vol. 67, No. 3,(1991), P.433.

[2] Barry Buzan, **People, States, and Fear : The National Security Problem In International Relations**, op. cit., P.75.

[3] « ...The idea of state, particularly **its organizing ideology, and the institutions which express it**».Ibid., P.76.

أن تكون الدولة عرضة للتغلغل السياسي من قوى خارجية[1]. كما يعتبر بوزان أنه بما أن الدولة هي أساسا عبارة عن "كيان سياسية" Political Entity فان المواضيع السياسية يمكن أن تمثل مصدر للتهديد مقارنة بالمواضيع العسكرية [2].

لقد أضحى العامل الإيديولوجي محددا أساسيا في التدخل في الشؤون الداخلية للدولة في حالة ما إذا فشلت مساعي التدخل العسكري المباشر. كما يمكن أن يمثل التباين الكبير في الإيديولوجيات بين الدول تهديدا سياسيا متبادلا بين هذه الدول،وقد تجلى هذا الشكل من التهديدات في فترة الحرب البادرة إذ عمل كل معسكر (من خلال الترويج للخطابات الإيديولوجية) على إظهار التناقضات والنقائص السياسية والاقتصادية وحتى الفكروية (الإيديولوجية) للمعسكر المنافس. كما يبرز التهديد السياسي المؤسساتي في حالة تناقض المبادئ المنظمة للدولة في دولتين، حيث يظهر شكل من أشكال اللعبة الصفرية Zero Sum Game(ما يربحه الطرف "أ" يساوي خسارة للطرف "ب"،ما يمثل الطبيعة الصراعية البحتة بين الطرفين وانعدام قنوات الاتصال بين الطرفين وغياب تام لأي شكل من أشكال التعاون) بين الدول التي تتناقض في طبيعة نظمها السياسية[3].

-**الأمن المجتمعي**: لقد تم صياغة مصطلح "الأمن المجتمعي" تجاوبا مع الوتيرة المتصاعدة للنزاعات الوطنية في يوغسلافيا سابقا ودول الاتحاد السوفيتي سابقا والتي تشترك معظمها في استعمالها المفرط للعنف[4]. حيث يذهب أنصار مدرسة كوبنهجن أن أغلب هذه النزاعات تعبر وبجلاء عن التهديدات التي أضحت تواجهها الأقليات والتي تكون الدولة مصدرا لها، وكنتيجة لهذا الوضع أصبحت الأقليات أداة

[1] Ibid., P.77.

[2] Ibid., P.76.

[3] Ibid., P.78.

[4] Barry Buzan, Lene Hansen(Ed), **International Security**, Volume 3, op .cit., P.212.

للتعبئة لصالح خدمة مصالح دولها أو فواعل سياسية داخل الدولة في الحالات التي تكون الدولة مهددة إما داخليا أو خارجيا[1].

اعتبر باري بوزان المجتمع على أنه مرتبطة بصفة وثيقة "بالهوية" وبالتركيبة التي يتفرد بها كل من الأفراد والجماعات الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف الجماعات عن بعضها البعض[2]. أما الأمن المجتمعي Societal security فيصد به "قدرة المجتمع على المحافظة على مميزاته وخصائصه الأساسية في ظل ظروف تتميز بالتغير والتحول"[3]، وعلى هذا الأساس يعتبر بوزان أنه وفي حين يرتبط أمن الدولة بالأمن السياسي، العسكري، الاقتصادي، البيئي، فان "المجتمع" هو بمثابة وحدة التحليل الأساسية "للأمن المجتمعي"[4].

-**التهديد الاقتصادي**: يكمن الخطر الاقتصادي أساسا في عاملي المنافسة العنيفة واللايقين(غياب المعلومات اللازمة حول توجهات المنافسين). وإجمالا فان الربط بين التهديدات الاقتصادية والأمن القومي أصعب مقارنة بدراسة التهديدات السياسية والتي تتميز بوضوح معالمها وتأثيرها المباشر على الأمن القومي[5]. وتبرز أهمية القطاع الاقتصادي في كونه من القطاعات الأساسية في الأمن القومي لأية دولة،ذلك أن الأمن العسكري مرتبط بالأداء الاقتصادي لأية دولة. حيث ترتبط القوة العسكرية بمعدل النفقات العسكرية المقتطعة من إجمالي الدخل القومي والذي بدوره له علاقة بالأداء الاقتصادي للدول. كما تبرز أهمية العلاقة بين القطاعين الاقتصادي والسياسي من خلال ارتباط الأول بصفة كبيرة

---

[1] Ibid., P.213.

[2] Ibid., P.123.

[3] Ibid., P.123.

[4] « ...Societal security concerns the **ability of a society to persist in its essential character under changing conditions**... ». Ibid., P.213.

[5] Barry Buzan, **People, States, and Fear : The National Security Problem In International Relations**, op .cit., P.79.

بالمؤسسات والإيديولوجية المنظمة والمسيرة لشؤون الدولة[1]. ويدخل في إطار التهديد الاقتصادي مجموعة لا متناهية من المؤشرات كالمقاطعة الاقتصادية، تحديد الصادرات، المنافسة الاقتصادية والسياسات التفضيلية للدول تجاه شركاتها الوطنية مقارنة بالشركات الأجنبية، سياسة الإغراق... الخ.

-**المجال البيئي**: تبرز أهمية القطاع البيئي في التبعات التي يمكن أن تفرزها التحولات البيئية والتي عادة مع تصاحبها بروز أخطار بيئية يمكن أن تهدد (كقريناتها من التهديدات السياسية، الاقتصادية) كيان الدولة المادي[2](إقليم الدولة). وعلى غرار القطاع الاقتصادي ثمة عدد كبير من المؤشرات الدالة على تعاظم التهديد البيئي وزيادة تأثيره على الأمن القومي، ومن جملة هذه المؤشرات التلوث،ارتفاع درجة حرارة الأرض،التصحر...الخ. تتميز التهديدات البيئية على أنها نوع من التهديدات العابر للقارات إلا أنه يلاحظ تباين في آثارها من دولة إلى أخرى وهذا حسب الموقع الجغرافي للدول. إذ يعد ارتفاع درجة حرارة الأرض عامل تهديد اقتصادي، سياسي لدول الجنوب (ظهور الجفاف وما يترتب عنه من تراجع للنشاط الزراعي وندرة السلع الغذائية الزراعية الأساسية، كما يؤدي الجفاف إلى ندرة المياه الأمر الذي سيزيد من إمكانية نشوب الحروب والنزاعات المسلحة على هذا المصدر الحيوي للحياة)، أما دول الشمال بما فيها الدول الواقعة أو المتاخمة للمحيط المتجمد الشمالي فيختلف شكل التأثر بالتحولات المناخية على دولها (ذوبان مناطق كبيرة من المحيط المتجمد الشمالي أدى إلى اتساع رقعة الأراضي القابلة للزراعة في المناطق المرتفعة عن سطح البحر، كما يؤدي إلى تقلص مساحة اليابسة في الدول المنخفضة كهلندا. وتسهل ذوبان القطب المتجمد الشمالي حركة التجارة الدولية للسلع وهذا عن طريق ظهور قنوات بحرية تربط أوروبا بآسيا مباشرة دون المرور على البحر الأبيض المتوسط).

قسم باري بوزان في كتاباته الأمن إلى مستويات للتحليل حيث اعتبر أن ثمة ثلاث (03) وحدات: الفرد، والدولة، والنظام الدولي وهو بذلك يختلف مع البنيوية في تحديد وحدات التحليل والذين أفردوا الدولة

---

[1] Ibid, P.79.

[2] Ibid., P.82.

كوحدة تحليل للظاهرة الأمنية. وعند التفصيل في وحدات التحليل يرى باري بوزان في كتابه "الشعب، الدولة والخوف" عند مناقشته لأمن الأفراد والأمن القومي أن أمن الفرد مرتبط بالمشاكل الاجتماعية والمحصورة بالتهديدات التي يمكن أن تطال الحياة،والصحة،والمكانة،والثروة، والحرية[1].

كما وضع باري بوزان مفهوم "المركب الأمني" Security Complex (أو ما يعرف بالأمن الإقليمي) كمستوى جديد لتحليل ظاهرة الأمن على المستوى الدولي،ويعرف المركب الأمني على أنه "مجموعة من الدول التي تربطها نفس الأهداف الأمنية الحيوية، وعلى هذا الأساس فهي تعتبر كوحدة أمنية واحدة وموحدة لا يمكن فصل الأهداف الأمنية لأية دولة على أخرى"[2]. تتجلى أهمية اقتراب "الأمن الإقليمي" في كونه بديل علمي وعملي لتفسير الظاهرة الأمنية وحل المشاكل والمعضلات الأمنية للدول المجتمعة في منظومة أمنية موحدة، فمن الصعب تفسير الظاهرة الأمنية على الصعيد الدولي دون تبني مقاربة مركبة تقوم على إنشاء نظم فرعية للنظام الأمني الدولي. أما عمليا فمن الصعب على الدولة أن تجد مخرجا لمعضلاتها الأمنية دون اللجوء إلى ترتيبات إقليمية تضمن لها أمنها واستقرارها في ظل شراكة أمنية تقوم على المصالح الأمنية المشتركة والندية[3]. يعتبر بوزان أن المركب الأمني هو نتاج لحالة الفوضى في النظام الدولي، حيث تهتم المركبات الأمنية بعلاقاتها الداخلية (العلاقة الموجودة بين الدول المكونة للمركب الأمني الواحد) وكذا بالعلاقات الخارجية(العلاقة الموجودة مع المركبات الأمنية الأخرى)[4]. وعلى أساس تبرز فكرة "الأمن الإقليمي" كمستوى لتحليل الظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية يتوسط الفواعل الدولية (الدولة الوطنية) والنظام الدولي.

---

[1] Ibid., P.18.

[2] « **A security complex** is defined as a **group of states whose primary security concerns link together sufficiently closely that their national securities cannot realistically be considered apart from one another».** Ibid., P.106.

[3] Paul D. Williams, op. cit., P.68.

[4] Barry Buzan, **People, States, and Fear : The National Security Problem In International Relations**, op. cit., PP.111-112.

المحور العاشر: النظرية البنائية

تنطلق إشكالية النظرية البنيوي من محاولة فهم كيفية تأثير البنى الاجتماعية على "الهوية" وعلى سلوك الفاعلين الآخرين[1]. من الناحية المنهجية يركز البنائيون في تحليلهم على طرح أسئلتهم باستعمال صيغة "كيف؟" How، أي كيف يشكل الفواعل هوياتهم، وكيف يحددون مصالحهم في مجال الأمن؟. وعلى هذا الأساس تصنف المقاربة البنيوية على أنها مقاربة ابستيمولوجية ومنهجية.

تجمع أغلبية الدراسات البنيوية على تبني الفرضيات التالية[2]:

- فواعل العلاقات الدولية (أكانت دولة أم فاعل آخر) تمثل "بنى اجتماعية" ناتجة عن مسار تاريخي معقد، وتحمل أبعاد اجتماعية، وسياسية، ومادية وإيديولوجية.

- تتشكل هذه الفواعل بفضل ممارسات سياسية والتي تؤسس إلى تقاسم إدراك اجتماعي مشترك، دون نفي تمايز واستقلالية كل من الفواعل والمصالح وإمكانية تغير محتواها.

- يتميز النظام الدولي بالحركية الدائمة كما أن بناه لا تتحكم في الفواعل،ويقر البنائيون بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي إلا أنهم يعتبرون أن الدولة هي التي تحدد طبيعة هذه الفوضى، إما فوضى نزاعية وصراعية Conflictual أم فوضى تعاونية Coopertive[3]. إذ يعد مصطلح "الفوضى" موضوعا خلافيا بين كل من الواقعية البنيوية، البنائية،وأنصار الليبرالية الجديدة. ففي حين يذهب التيار الأول إلى اعتبار أن الفوضى في النظام الدولي هي بنيوية وذات طبع صراعي دائم (بنية النظام الدولي القائم على وجود فواعل في حالة صراعية دائمة) يرى أنصار الليبيرالية الجديدة أن فوضى النظام الدولي تتميز

---

[1] Jean-Jacques Roche, op. cit., P.197.

[2] Keith Krause, **Approche Critique et Constructiviste des Etudes de Sécurité**, (Annuaire Français des Relations Internationale, A.F.R.I), P.603.

[3] « ...**Anarchy is what states make of it, means that states decide what anarchy will be like; Conflictual or Cooperative**».In Cynthia, Weber, op. cit., P.62.

بالطابع التعاوني. ويتوسط الاقتراب البنائي (والمتمثلة خاصة في أفكار واندت A.Wendt) الرأيين السابقين باعتبار أن الدولة هي التي تحدد طبيعة الفوضى صراعية أو تعاونية.

- تتميز المعارف التي نتلقاها حول الفواعل والبنى والممارسات السياسية أنها تخلو من الموضوعية وهذا كون أن تنظيم وفهم الظواهر والأحداث مرتبط بالمسارات الاجتماعية والتي لها علاقة بدورها بالمعالين (الملاحظين) والفواعل الاجتماعية على حد سواء.

المجلس العلمي

يعتبر كتاب "النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية" Social Theory of International Politics لأليكسندر واندت Alexander Wendt والذي صدر سنة 1999 من بين أهم الأعمال الأكاديمية المؤسسة للتيار البنائي. انطلق واندت في تحليله في نقد نظرية والتز K. Waltz للسياسة الدولية. فعلى سبيل المثال يعتبر أن الواقعية البنيوية فشلت في تفسير التحول البنية الدولية وهذا كون أن البنيويون قاموا بدراسة النظام الدولي ككيان ساكن ومستقر على واحد فقط Status quo(دراسة النظام الدولي كما هو)، في حين يذهب البنائيون إلى اعتبار النظام الدولي نتاج اجتماعي قابل للتطور وللتغير وهذا بتغير عاملي الهوية والمصالح[1]. كما يحصر البنيويون التحول في البيئة في التحول في ميزان القوى العالمي فقط،الأمر الذي دفع إلى اعتبار أن تحليل والتز جد محدود ويقوم على تفسير بنية النظام الدولي في وضع يتميز بالفوضى[2].

وعلى هذا الأساس انطلقت الدراسات البنائية من اعتبار أن الأمن عبارة عن "بناء اجتماعي" يعرف بأنه " الحفاظ على القيم الأساسية المكونة للمجموعة"[3]. إلا أن هذا التعريف بالنسبة لأنصار البنائيين يطرح مجموعة كبيرة من الأسئلة: من هي هذه الجماعة؟، فيما تكمن هذه القيم؟، أين يكمن موضع

---

[1] Ibid., P.62.

[2] Alexander Wendt, **Social Theory of International Politics** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), PP.17-18.

[3] Paul D. Williams, op. cit., P.61.

التهديدات القيم؟، كيف يمكن أن نحافظ على هذه القيم؟. إن الإجابة على كل هذه الأسئلة حسب أنصار هذا التيار تختلف باختلاف أشكال التفاعل الاجتماعي بين مختلف الفواعل الاجتماعية[1].

يرى البنائيون أنه لا يمكن تحديد وتلخيص مجموعة محددة من التهديدات في النظام الدولي حيث أن التهديدات تخضع للنسبية إلا أنها مرتبطة بشكل كبير "بالهوية"، حيث تمثل هذه الأخيرة أهم عامل يحدد سلوك الدولة العدواني أو السلمي تجاه الدول الأخرى وهذا على اعتبار الهوية أهم محدد للمصلحة[2]. وبالعودة إلى المأزق الأمني يعتبر واندت Wendt أن أمن الدولة لا يرتبط بالضرورة بسعيها المتواصل والحثيث في البحث عن القوة، حيث يرتبط الأمن بالتهديدات الاجتماعية التي تنشأ جراء التفاعل بين مختلف البنى الاجتماعية، حيث يمكن أن تؤدي عملية التفاعل إلى ظهور شكل من أشكال المأزق الأمني للدولة[3]. كما يقوم هذا التحليل بدراسة السياسة الدولية من المنظور الاجتماعي وهذا من خلال التركيز على الفواعل كمحدد لهوية وقيم مجموعة معينة[4].

الفواعل ← هوية المشتركة ← مصالح المشتركة

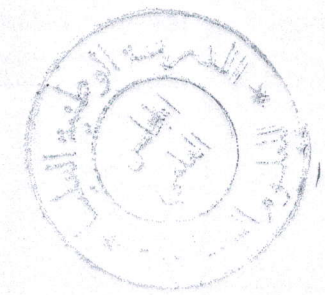

[1] Ibid., P.61.

[2] Cynthia, Weber, op. cit., P.66.

[3] Ibid., P.68.

[4] Paul D. Williams, op. cit., P.67.

المحور الحادي عشر: اقتراب الأمن الإنساني

يعد الأمن الإنساني اقترابا فتيا يهدف إلى إثراء حقل الدراسات الأمنية، إذ ظهر مصطلح الأمن الإنساني لأول مرة سنة 1994 وهذا بمناسبة صدور تقرير التنمية الإنسانية لنفس السنة عن برنامج الأمم المتحدة التنموي(U.N.D.P). عرف تقرير التنمية الإنسانية 1994 الأمن الإنساني على أنه "التحرر من الخوف والأمن من الحاجة" [1]. وقد عمد الخبراء والقائمون على إعداد تقارير منظمة الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية(على رأسهم محبوب الحق الوزير المالية السابق لباكستان وأمارتيا سين Amartya Sen الاقتصادي الهندي الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عن كتابه "الاقتصاد علم أخلاق") على لفت الانتباه أن المواضيع اللاعسكرية لاسيما الاقتصادية منها المرتبطة بمسائل اللاتكافؤ في الفرص والفقر أضحت مصادرا اللاأمن في العالم .كما ذهب نفس التقرير إلى اعتبار أن الفرد هو محور الأمن والتنمية. فبدلا من تركيز الاهتمام على تأمين الحدود من أي اعتداء خارجي يمكن أن يطال الدولة يجب العمل على توفير الحياة الاقتصادية اللائقة Economic Well- Being للأفراد من خلال الاهتمام بتوفير فرص التعليم والصحة والدخل وكذا ضمان الحريات السياسية للأفراد.

لقد نص تقرير التنمية الإنسانية لسنة 1994 أنه-ولفترة لطويلة جدا-اقترن مفهوم الأمن بالمصلحة القومية من خلال حماية الدولة من التهديدات الخارجية والعمل على تأمين حدودها، فمعظم التهديدات الأمنية كانت خارجية وذات طابع عسكري ما أعطى دفعة قوية للتسلح والسباق نحو التسلح، ولهذا السبب اختزلت التهديدات على خطر انتشار الأسلحة التقليدية أو أسلحة الدمار الشامل على الأمن القومي .إن سلوك الدولة لتعظيم مستوى أمنها يندرج ضمن الرؤية الواقعية التي تعتبر أن أمن الدولة عنصر حيوي لاكتساب الدولة لقوة لأكبر .وخلافا للطرح الأول فان الأمن الإنساني -حسب ذات التقرير -يهتم بأمن الفرد

---

[1] Programme des Nations Unies pour le Développement Humain (P.N.U.D 1994), **Rapport Mondial sur le Développement Humain 1994** (Paris: Economica, 1994), P.26.

وهذا لما يكتسيه من أهمية لاستتباب الأمن الدولي حيث "أن العالم لن يعيش في سلم طالما لم يتمتع الأفراد بالأمن في حياتهم اليومية "[1].

لقد قدم التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية لسنة 1994 -من خلال التعريف الذي قدمه- تقسيما لطبيعة الأخطار والتهديدات التي يمكن أن تواجه الفرد وهذا على أساس "الخوف والحاجة". حيث يتمثل "خطر الخوف "في كل التهديدات المتعلقة بحياة الفرد ووجوده، ويدخل في هذا النطاق كل الأخطار الناجمة عن نشوب الحروب والنزاعات المسلحة وكذا انتشار الأعمال الإرهابية وانتشار الأسلحة المتوسطة والخفيفة وكذا انتشار أسلحة الدمار الشامل (الأسلحة النووية،البيولوجية والكيماوية). بالمقابل يتجسد "الأمن من الحاجة "في التهديدات الاقتصادية للفرد كمشكل اللا تكافؤ في الفرص الاجتماعية، انتشار الفقر، تفشي الأمراض والأوبئة ...الخ. إذ ينظر إلى هذا النوع من الأخطار على أنه يهدد الكرامة الإنسانية للفرد ويمثل تهديدا للحياة اللائقة التي ينبغي أن يتمتع بها الفرد.

تظهر خصوصية مفهوم الأمن الإنساني مقارنة بمفاهيم الأمن التقليدية في ربطه للأمن بالكرامة الإنسانية Human Dignity والحياة اللائقة Human Well Being وهذا ما يمثل نظرة مستحدثة لظاهرة الأمن. حيث عرف Frédirico Mayor (المدير السابق لـ UNESCO): "الأمن الإنساني على أنه الحماية والدفاع على الكرامة الإنسانية"[2]، كما ذهبت كارولين توماس Caroline Thomas (أستاذة العلاقات الدولية بجامعة Southampton) إلى اعتبار أن "الأمن الإنساني يصف شروط الوجود

---

[1] Ibid., P.01.

[2] Daniel colard, **doctrine de la sécurité humine**, le point de vue d'un juriste, http://web.upmf-grenoble.fr/espace-europe/publication/ares/47/colard.pdf (9/8/2005)

والمتمثلة في الحاجة المادية الأساسية وكذا الكرامة الإنسانية والمشاركة الفعالة المعبرة في الحياة...مفهوم الأمن الإنساني أعيد توجيهه كعامل أساسي من مبدأ الديمقراطية"[1].

أما لويد أكسورتي Lloyd Axworthy (وزير الخارجية السابق لكندا)والذي يعد من بين أهم الساسة المهتمين بموضوع الأمن الإنساني فيرى أن الأمن الإنساني هو بمثابة "أمن الأشخاص"والذي يعني "حماية الأفراد من التهديدات المصاحبة وغير المصاحبة بالعنف. انه أمر يتعلق بالعجز في تحقيق الحقوق الأساسية للفرد المتعلقة بأمنهم وبالتالي بحياتهم"[2]. وفي إطار التقرير المفصل المتعلق بمشروع الألفية لمنظمة الأمم المتحدة (وهذا في 2000/04/03)، ربط كوفي عنان (الأمين العام السابق لمنظمة الأمم المتحدة)الأمن الإنساني بالعولمة من خلال ضرورة الاستثمار في التكامل الدولي لتحقيق مصلحة الفرد:

> "يجب أن تتحول العولمة إلى قوة ايجابية لكل الشعوب وهذا هو الرهان الأكبر، إذ يجب علينا أن نتجاوز ديناميكية السوق وهذا بأن تساعدنا العولمة على العمل لإيجاد مستقبل زاهر للإنسانية جمعاء في كل العالم...يجب علينا أن نتعلم كيف نحكم بأفضل طريقة وهذا لن يتحقق إلا إذ قمنا به بطريقة جماعية،الشيء الأهم أن نجعل الفرد في مركز كل ما نقوم به"[3].

مرتكزات الأمن الإنساني

يرتكز الأمن الإنساني على أربع (04) أسس وهي :

---

[1] Sabina Alkire,**A Conceptual Framework for Human Security,** http://www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf (9/8/2005) تاريخ الاستعانة بالملف الالكتروني

[2] Charles Philippe David, **la guerre et la paix** (Paris: presse de science politique, 2000), P.95.

[3] Daniel Colard, **Doctrine de la Sécurité Humine :** Le Point de Vue d'un Juriste, http://web.upmf-grenoble.fr/espace-europe/publication/ares/47/colard.pdf (9/8/2005)

1- اعتبار الفرد وحدة تحليل الظاهرة الأمنية (People-Centred) :هناك إجماع على اعتبار الفرد كوحدة تحليل لمفهوم الأمن الإنساني وهذا عوضا عن الدولة القومية ما يعطي الانطباع أنه ثمة تغيير في طبيعة الأمن وهذا بانتقاله من الطبيعة الواقعية البحتة (تجعل الدولة في مركز التفاعلات الدولية) إلى واقع يحكمه مبدأ "عولمة الأمن"[1].

تثير مسألة أمن الفرد السؤال على طبيعة التهديدات التي يمكن أن تطال الفرد، إذ يجب التركيز على كيفية عيش الفرد ومدى اندماجه مع المجتمع إضافة إلى التركيز على أمنه عن طريق تحريره من الخوف في حياته اليومية من الأخطار الفجائية المهددة لحياة الفرد والتي عادة ما تكمن في الأخطار العسكرية. كما أنه من الضروري ضمان أمن الفرد اقتصاديا والتي تعبر بتوفير الحياة اللائقة Human Well Being ، إذ أن هذه الجزئية من الأمن لا تقل أهمية على أمن الفرد من الأخطار العسكرية حيث تشير الإحصائيات أن عدد الذين يعانون من الفقر وسوء المعيشة والأمراض المزمنة يفوق عدد الضحايا الذين يسقطون في النزاعات المسلحة، ففي حين بلغ عدد قتلى النزاعات المسلحة إلى 800000 شخص يوجد 2.8 مليار شخص مهددون بالموت نتيجة للفقر المدقع والأمراض المزمنة (خاصة مرض الايدز)[2].

2- مفهوم الأمن الإنساني يخضع لمبدأ "التأثير المتبادل": تميز الوضع الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة بمجموعة من المتغيرات ساعدت على الارتباط الوثيق (Connectedness) بين الدول من جهة وبين الدول والفواعل الدولية الأخرى من جهة أخرى. لقد أدت هذه العوامل إلى ارتفاع وتيرة انتشار الأخطار التي تهدد الفرد حيث أصبح من المستحيل حصرها في نطاق جغرافي محدد مما أدى لوصفها بأنها أخطار عابرة للقارات (Transnational) وهذا لاتساع مجال تأثيرها خارج نطاق الدولة القطرية. هذا الوضع أدى للوصول إلى قناعة مفادها أن من المستحيل مواجهة هذه الأخطار بصفة منفردة بما فيها

---

[1] Charles Philippe David, **La Mondialisation de la Sécurité, Espoir ou Leurres**, http://www.fnege.net/pdf/fnegdoc04.pdf (26/11/2005).

[2] موجز مفوضية الأمن الإنساني، **الأمن الإنساني الآن**، http://www.humansecuritychs.org/finalreport/outlines_arabic.pdf (11/7/2005).

أخطار الفقر ومشكل المجاعة وسوء التغذية، فحسب منظمة التغذية العالمية بلغ عدد الذين يعانون من سوء التغذية سنة 2003 حوالي 859.1 مليون نسمة[1] ، كما يعاني العالم اليوم من انتشار كبير للأمراض المعدية والمزمنة وفي مقدمتها مرض فقدان المناعة والذي بلغت نسبة حامليه 2.2% من سكان الدول النامية و0.5% من سكان الدول المتقدمة[2].

3- يرتكز الأمن الإنساني على العمل الوقائي (Preventive acts) :هذا المبدأ من أهم مبادئ منظمة الأمم المتحدة في التنبؤ بالنزاعات والأخطار (الحروب الأهلية، النزاعات الداخلية،...) قبل نشوبها،وهذا ما سمح بإيجاد تدابير فعالة لوضع حد لها،وهذا بتفعيل "نظام الإنذار المبكر"[3] .

4- كونية مفهوم الأمن الإنساني(Universal) : ما يميز الأمن الإنساني على مفاهيم الأمن التقليدية هو كونية الطرح، ما جعله يجسد طفرة في الدراسات الأمنية. حيث اعتبر هافل V. Havel أن أمن ما بعد الحرب الباردة أصبح يتميز بعولمة الطرح "الأمن المعولم" أو كما عبر عنه بـ "سيادة الفرد"، وهذا كون أن الأمن الإنساني يهدف بالأساس إلى تحقيق أمن الأفراد دون أي اعتبارات أخرى مثل الاختلاف في الجنسية أو الديانة أو العرق. فالأمن الإنساني مقاربة يطغى عليها الطابع الفوق قومي أكثر من الطابع القطري.

---

[1] **le monde a la faim,**
http://www.inigalité.fr/article.php3?id_article=111

[2] - منظمة الأمم المتحدة، **تنفيذ الإعلان بشان الألفية: مكافحة فيروس نقص المناعة،**
http://www.un.org/arabic/millenniumgoal/goal_6.htm (6/10/2005).

[3] Jean François Guilhaudis, **Séparation, Sécession et Sécurité Humaine**,
http://web.upmf-grenoble.fr/espace-europe/publication/ares/47/guilhaudis.pdf.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- أصبح مصطلح الأمن القومي والدول مائعا جدا ومن الصعب الوصول إلى أرضية مشتركة بين الأكاديميين لضبطه، ويعود السبب إلى التحول والطفرة التي عرفتها المعضلة الأمنية غداة الحرب الباردة إن من حيث الفواعل والمواضيع (الانتقال من التهديد العسكري إلى التهديد متعدد المجالات وعدم اقتصار التهديد الأمني على الدولة فقط، بل اتسعت دائرة الفواعل المؤثرة والمتأثرة بالظاهرة الأمنية لتشمل الفرد، الجماعات، المجتمعات).

- يحكم تطور الدراسات الأمنية مجموعة من الضوابط المختلفة والتي ساهمت بقدر كبير في تطورها عبر التاريخ، إلا أنه يوجد ثلاث (03) عوامل أكثر أهمية ويتعلق الأمر (التسلسل حسب الأهمية) بسياسات القوى العالمية والمرتبطة بكيفية توزيع عوامل القوة الدولية على مختلف الفواعل التي تلعب أدوار ريادية في النظام الدولي (طبيعة ميزان القوى السائدة في مرحلة معينة) والتطور التكنولوجي والذي يعد رافدا أساسيا من روافد تطور الأسلحة (من حيث سرعة تنفيذ العمليات العسكرية، القوة التدميرية للأسلحة، ودقة الوصول إلى الهدف، وكذا جعل منصات الإطلاق بعيدة عن أي خطر ناجم عن رد فعل عن الضربة الأولى) وتطور الحروب وكذا تطور الأحداث والمستجدات في النظام الدولي ككل أو في الأقاليم الأكثر أهمية في النظام الدولي. وتفصيلا لكل متغير على حدى، يمكن اعتبار أن متغير سياسات الدول الكبرى (والتي تعبر بالدرجة الأولى على كيفية توزع ميزان القوى في النظام الدولي) سيعرف استقرار في المدى القصير والمتوسط (استمرار الريادة الأمريكية على العالم في المستقبل المنظور أي من 10 إلى 30 سنة المقبلة). بالمقابل لا يمكن لأحد أن يضبط المسار المستقبلي للتطور التكنولوجي (خاصة في المجال العسكري) حيث أنه لم يتوقف الأمر فقط عند اختراع القنبلة النووية بل تعداه إلى اختراع الصواريخ البالستية الحاملة للرؤوس النووية، إذ كان هذا التطور سببا مباشر في تطور النظريات الأمنية خاصة تلك

المتعلقة بالردع. كما أدى التطور التكنولوجي في بداية القرن الواحد والعشرين إلى إيجاد أنظمة دفاعية جديدة ضد أي هجوم نووي محتمل (نظام الدرع الصاروخي) والذي يمكن أن يؤدي مستقبلا إلى أفول نظرية الردع. وعلى هذا الأساس فان استشراف مستقبل التطور التكنولوجي وأثره على المجال العسكري والتنظير في الشؤون العسكرية أمر جد معقد وغاية في الصعوبة. أما فيما تعلق بالمستجدات والأحداث المتتابعة فان هذا العامل جد مهم في تطور الدراسات الأمنية خاصة إذا كانت في الدول والأقاليم التي تكتسي أهمية جغرافية واقتصادية وإستراتيجية في النظام الدولي (منطقة أوراسيا، الخليج العربي، آسيا الوسطى...الخ). كما تزيد أهمية المستجدات في حالة ما إذا كانت في الدول والأقاليم التي تكتسي أهمية قصوى للقوى العالمية أو تمثل منطقة تنافس دولي. وعلى عكس سياسات القوى العالمية والتطور التكنولوجي تتسم الأحداث والمستجدات بعامل المفاجأة وعدم اليقين، حيث عادة ما ترتبط المستجدات بالعوامل والإرهاصات الداخلية للدول والتي يتعذر أن للقوى العالمية متابعة تطورها("كالثورات" العربية خاصة في تونس).

- تراجعت أغلب النظريات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة عن الاهتمام المفرط بالدولة القومية كوحدة تحليل للظاهرة الأمنية في العلاقات الدولية كما لوحظ كذلك تراجع التركيز على العامل العسكري، ما يعطي الانطباع أننا تجاوزنا المرحلة الكلاسيكية في تفسير الأمن الدولي مقارنة بالاهتمام المتزايد للفواعل دون القومية كالجماعة، والفرد. يختلف طريقة تبني الفرد كوحدة تحليل في الدراسات الأمنية فهناك من يعتبر الفرد كفاعل ضمن المجتمع الداخلي للدولة (ضمن الجماعة) في حين يرى آخرون أن الفرد فاعل في الأمن الدولي ضمن المجتمع الكوني (الكوسموبوليتاني)، وذهبت الكثير من النظريات إلى إقرار اللاتجانس واللانسجام الموجود بين الدولة والفرد من خلال اعتبار الدولة مصدرا للمأزق الأمني في حالة ما إذ شكلت السياسات الحكومية تهديدا للفرد (إما تهديد حياة ووجود الفرد، أو تهديد كرامة الفرد) كما أنه ثمة شبه إجماع أن أهمية هذه الفواعل بما فيها دون القومية تأخذ أهميتها من تفاعلها في النظام الدولي.

كما تبنت أغلب النظريات الجديدة للأمن مقاربة متعدد الأبعاد لتفسير المعضلات الأمنية الجديدة والعمل على تبني سياسات وخيارات جماعية لحلها.

الملاحـــــق

الشكل رقم01:الدراسات الأمنية الدولية: المواضيع والنظريات

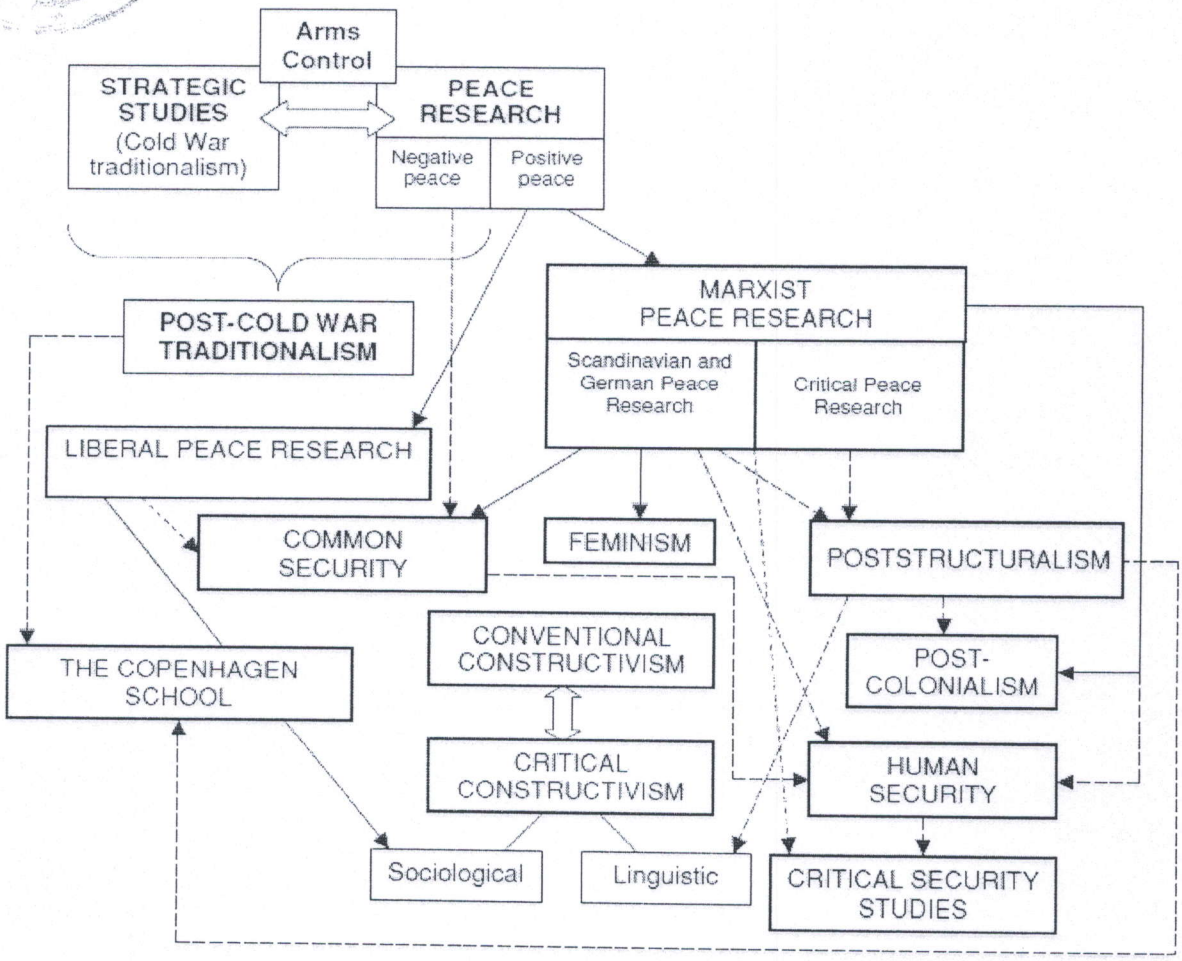

المصدر: Barry Buzan, Lene Hansan, International Security, 2007.

الشكل رقم 02:العوامل المؤثرة في التنظير في الدراسات الاستراتيجية

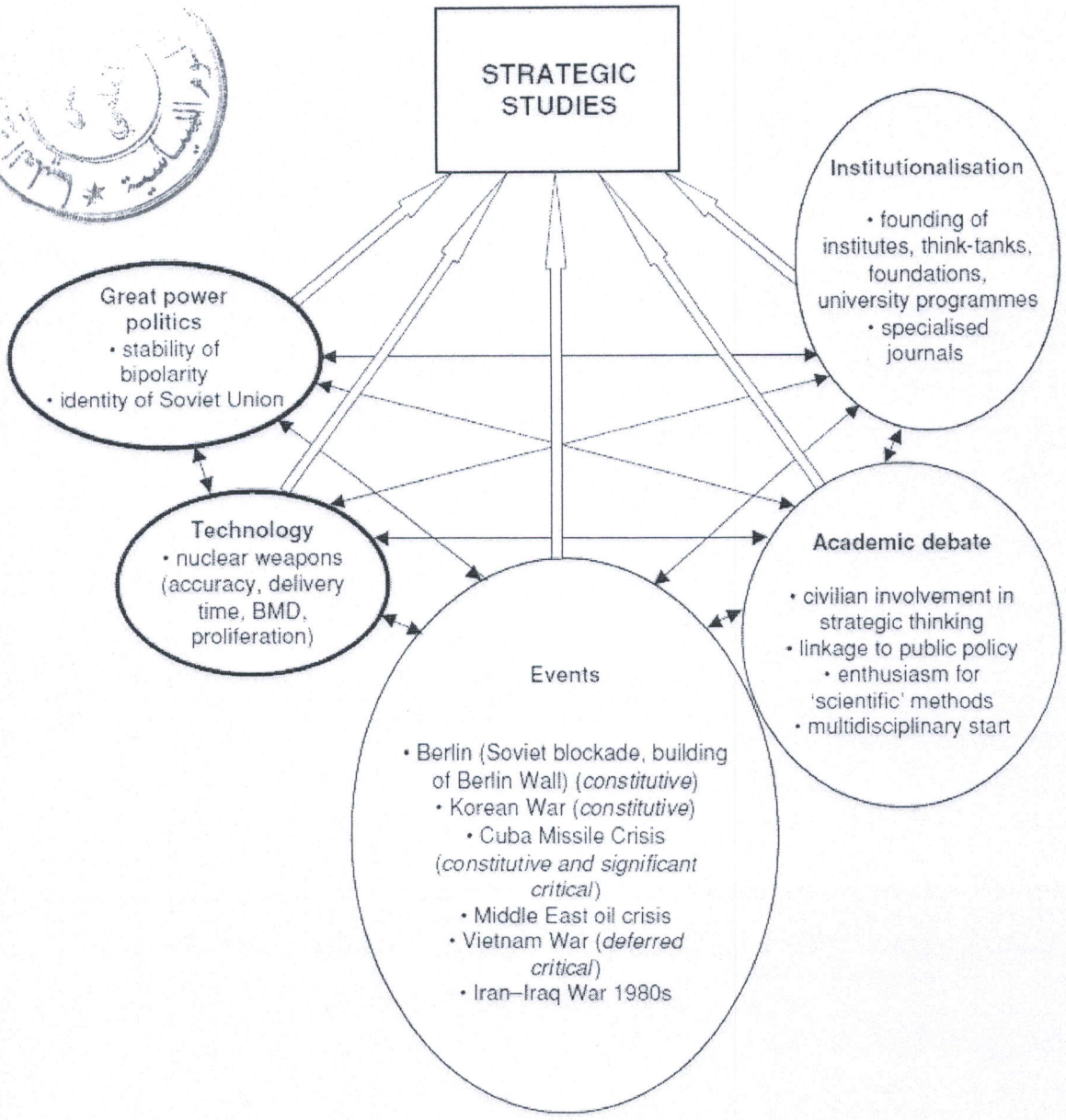

B.Buzan, L. Hansen **The evolution of international security studies,**

المصدر .**2009**

الجدول رقم01:أهم المؤسسات البحثية المهتمة بالدراسات الأمنية

اسم المؤسسة	طبيعة المؤسسة/ مكان التوطين	سنة التأسيس
فرقة البحث في الدراسات الإستراتيجية (S.S.R.G) والذي أصبح فيما بعد **معهد الدراسات الإستراتيجية (S.T.I)**	فرقة بحث/ معهد بالولايات المتحدة الأمريكية	1970/1950
المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (I.I.S.S)	معهد/ لندن	1958
معهد دراسات الحرب والسلم (I.W.P.S)	جامعة كولومبيا	1951
قسم دراسات الحرب	الأكاديمية الملكية بلندن	1950
وكالة نزع السلاح ومراقبة التسلح (A.C.D.A)	الولايات المتحدة الأمريكية	1961
معهد دراسات الدفاع والتحليل (I.D.S.A)	وزارة الدفاع الهندية	1965
برنامج جامعة ستانفورد حول مراقبة التسلح ونزع السلاح	علبة تفكير/ جامعة ستانفورد	1970

فرقة الدراسات الإستراتيجية	علبة تفكير/ جامعة أكسفورد	1971
جمعية الدراسات الدولية (I.S.A)	علبة تفكير	1971
برنامج الدراسات الإستراتيجية والأمن الدولي (P.S.I.S)	المعهد العالي للدراسات الدولية/ جنيف	1978

المصدر: أنظر Barry Buzan, Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**.

قائمة المراجع

1-باللغة العربية

1-1-الكتب

1. آيو، مانويل ف.،**مفارقة التبادل ليست لعبة ناتج صفري**، ترجمة: هيثم كامل الزبيدي (بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، 2009).

2. بيليس، جون، سميث، ستيف، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث (دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

3. جندلي، عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: دار الخلدونية، 2007).

4. دورتي، جيمس ، باستغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت: مكتبة شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).

5. ستيغليتز، جوزيف ، **كيف نجعل العولمة مثمرة**، ترجمة: فايزة حكيم، أحمد منيب (القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2009).

1-2- الدوريات

6. بن عنتر عبد النور، «**تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**»، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم: 160، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أفريل 2005).

7. عوني، مالك ، «**رهانات الثورات ...تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية**»، مجلة السياسة الدولية: ملحق تحولات إستراتيجية، العدد رقم 186 (القاهرة: مؤسسة الأهرام، أكتوبر 2011).

8. كراوفورد، نيتاسي، «**دراسات الأمن، ماضيها وحاضرها ومستقبلها**»، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، ترجمة: سعد زهران، العدد رقم 42، (أكتوبر 1992).

1-3- التقارير

9. برنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية، **تقرير التنمية الإنسانية لسنة 2011** (نيويورك: منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011).

1-4- الدراسات المنشورة عبر الأنترنت

10. موجز مفوضية الأمن الإنساني، **الأمن الإنساني الآن**،
http://www.humansecuritychs.org/finalreport/outlines_arabic.pdf (11/7/2005).

11. منظمة الأمم المتحدة، **تنفيذ الإعلان بشان الألفية: مكافحة فيروس نقص المناعة**،
http://www.un.org/arabic/millenniumgoal/goal_6.htm (6/10/2005).

2- المراجع باللغة الانجليزية

2-1- الكتب

12. Axelrod, Robert, **The Evolution of Cooperation**, (New York: Basic Book Inc. Publishers, 1984).

13. Bhaghati, Jagdish, **Free Trade Today** (Princeton: Princeton University Press, 2002).

14. Booth, Ken, **Theory of World Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2007).

15. Brown, Chris, Ainley, Kristen, **Understanding International Relations**, 3rd Edition, (U.K: Palgrave Macmillan, 2005).

16. Buzan, Barry, **People, States, and Fear: The National Security Problem In International Relations** (Sussex: Wheatsheaf Books LTD, 1983).

17. Buzan, Barry, Hansen, Lene (Ed), **International Security**, Volume2 (London: SAGE Publications, 2007).

18. Buzan, Barry, Hansen, Lene (Ed), **International Security**, Volume3 (London: SAGE Publications, 2007).

19. Buzan, Barry, Hansen, Lene, **The Evolution of International Security Studies** (Cambridge: Cambridge University Press, 2009).

20. Buzan, Barry, Woever, Ole, **Regions and Powers: The Structure of International Security** (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

21. Krause, Keith, Williams, Michael C., **Critical Security Studies** (London: UCL Press, 1997).

22. Little, Richard and Smith, Michael (Ed.), **Perspectives on World Politics**, 3rd Edition (U.k., Routledge, 2006).

23. Peou, Sorpong, **Peace and Security in the Asia-Pacific** (Oxford: PRAEGER, 2010).

24. Rosenau, James, Aydinli, Ersel (Ed.), **Globalization, Security and Nation State** (New York: State University of New York Press, 2005).

25. Weber, Cynthia, **International Relations Theory**,3rd Edition (London: Routledge, 2010).

26. Wendt, Alexander, **Social Theory of International Politics** (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

27. Williams, Paul D., **Security Studies: An Introduction** (New York: Routledge, 2008).

2-2- الدوريات والمجلات العلمية

28. Buzan, Barry, «**New Patterns of Global Security**», International Affairs, Vol. 67, No. 3,(1991).

29. Kolodziej, Edward A., «**Renaissance in Security Studies? Caveat Lector!**», International Studies Quarterly, Vol. 36, No. 4, (Dec. 1992).

30. Tarzi, Shah M., «**Democratic Peace, Illiberal Democracy, and Conflict Behavior**», International Journal on World Peace, Vol. XXIV No. 4, (December 2007).

31. Vayrynen, Raimo, Kroc, Joan B., **Concepts of Security Revisited**, Mershon International Studies Review, Vol. 39, No. 02. (Oct., 1995).

2-3- الدراسات المنشورة عبر شبكة الأنترنت

32. Alkire, Sabina,**A Conceptual Framework for Human Security,**

http://www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper2.pdf

(9/8/2005)تاريخ الاستعانة بالملف الالكتروني

3- المراجع باللغة الفرنسية

3-1- الكتب

33. David, Charles Philippe, **la guerre et la paix** (Paris: presse de science politique, 2000).

34. Roche, Jean-Jacques, **Théories des Relations Internationales** (Paris: Montchrestien, 2001).

35. Krause, Keith, **Approche Critique et Constructiviste des Etudes de Sécurité**, (Annuaire Français des Relations Internationale, A.F.R.I).

3-2- التقارير

36. Programme des Nations Unies pour le Développement Humain (P.N.U.D 1994), **Rapport Mondial sur le Développement Humain 1994** (Paris: Economica, 1994).

3-3- الدراسات المنشورة عبر شبكة الأنترنت

37. Allan, Pierre, **Relations Internationale,** http://www.stoessel.ch/hei/ps/ri_allam.htm (10/2/2005)

38. Colard, Daniel, **doctrine de la sécurité humine**, le point de vue d'un juriste, http://web.upmf-grenoble.fr/espace-europe/publication/ares/47/colard.pdf (9/8/2005)

39. David, Charles Philippe**, La Mondialisation de la Sécurité, Espoir ou Leurres**,http://www.fnege.net/pdf/fnegdoc04.pdf (26/11/2005).

40. **le monde a la faim,**http://www.inigalité.fr/article.php3?id_article=111

41. Guilhaudis, Jean François, **Séparation, Sécession et Sécurité Humaine**, http://web.upmf-grenoble.fr/espace-europe/publication/ares/47/guilhaudis.pdf.